محضر الجلسة رقم 219

التاريخ: الثلاثاء 8 ذو القعدة 1446هـ (6 ماي 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم، فلتتفضل مشكورا.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية الجلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 6 ماي 2025، تقدم به المستشار خالد السطي، وبعد إحالته إلى الحكومة، أعربت عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب في هذه الجلسة.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصل المجلس في الفترة الممتدة من 29 أبريل 2025 إلى تاريخه بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 85 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 36 سؤالا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 28 سؤالا.

وسنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 46.21 يتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين؛
- مشروع قانون رقم 33.22 يتعلق بحماية التراث.

شكرا السيد الأمين المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول، موجه لكتابة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري وموضوعه "حق العاملين بالصيد البحري في الحماية الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل، أحد السادة المستشارين واضعي السؤال.

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

عن الحماية الاجتماعية لعاملات وعمال قطاع الصيد البحري خلال فترات التوقف الاضطراري نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة زكية الدريوش، كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، في إطار تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية التي نادى بها صاحب الجلالة نصره الله، كتابة الدولة كتعطي اهتمام كبير للحماية الاجتماعية لرجال البحر، من خلال عدة برامج من أبرزها:

- تعميم التغطية الاجتماعية والصحية على جميع البحارة، كأحد ركائز السياسة الحكومية في هذا المجال؛
- بالنسبة للصيد الساحلي التقليدي، عممنا التغطية الاجتماعية بنسبة

100% على جميع البحارة، البحارة ديال الصيد الساحلي؛

- بالنسبة للصيد التقليدي، عممنا كذلك التغطية الاجتماعية بالنسبة لـ 100% على جميع البحارة، وهذا منذ 2017.

اليوم، البحارة كيستافدو من جميع خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللي كيتعلق بالتعويضات العائلية والتأمين الصحي والتقاعد.

- عممنا كذلك، التأمين على حوادث الشغل، طبقا لمقتضيات القانون 18.12 اللي كيشمل بحارة الصيد التقليدي منذ فاتح يناير 2018، بعدما كانت هذه الخدمة كتقتصر على بحارة الصيد الساحلي وأعالي البحار؛
- بالنسبة، وهذا هو الجديد، بالنسبة للبحارة الموسميين، الذين لا يحققون شروط الاستفادة من تعويضات الشيخوخة أي (la retraite)، فاليوم القانون المتعلق بالنظام الاجتماعي تم تعديله وأصبح كياخذ بعين الاعتبار موسمية النشاط الصيد الموسمي.
- كما يمكن اليوم، للبحارة الاستفادة من التعويضات على المعاش ابتداء من 1320 يوما من التأمين بدلا من 3240 يوما؛
- بالنسبة للصيد ديال أعالي البحار هوما أجراء على متن هاته السفن التي يشتغلون في إطار عقود يستفيدون من جميع الخدمات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كباقي الأجراء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على هاذ المعطيات.

ولكن، في البداية لابد من التعريج على فاجعة تسرب الغاز من مصنع الكابلاج اللي وقعات البارح، الأمس بمدينة القنيطرة، حيث تعرض حوالي 170 عاملا وعاملة لعملية اختناق، هاذ الحادثة المؤلمة ليست حالة معزولة، بل هي مؤشر على ضعف شروط السلامة المهنية وغياب الحماية الاجتماعية اللازمة، فالحماية الاجتماعية رهينة بضمان بيئة عمل آمنة تحفظ كرامة وسلامة العاملات والعمال.

وقطاع الصيد البحري، السيدة الوزيرة، لا يستثنى حيث عمق معاناة البحارة والصيادين، خاصة التقليديين الذين لا تزال نسبة كبيرة منهم يشتغلون في القطاع غير المهيكل، بالإضافة إلى عاملات وحدات التصبير والتجميد، خاصة بمدينة آسفي.

أليست هذه الفئات التي تشكل عصب هذا القطاع وتواجه هشاشة اجتماعية كبيرة أولى بالحماية الاجتماعية؟ حيث تعلق جميع حقوقهم المرتبطة بالحماية الاجتماعية خلال فترات الراحة البيولوجية والتوقف الاضطراري عن العمل نتيجة التغيرات المناخية إلى حين العودة إلى العمل وتحرم من أي دخل تعيل به أسرها أو تغطية اجتماعية تحميها من الهشاشة.

مزيان نحترمو الراحة البيولوجية، ولكن خصنا نضمنو الحماية الاجتماعية للعاملات والعاملين بهاذ القطاع.

السيدة كاتبة الدولة،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أنه:

- ✓ لا يمكن النهوض بوضعية العاملات والعاملين بهذا القطاع دون الإصلاح الشامل لمنصة ضمان بحري لتكييفها من الناحية التقنية بما يتناسب وخصوصية القطاع؛
- ✓ تسهيل عملية التصريح بالمنتوجات البحرية عبر اعتماد شبابيك إلكترونية خاصة بكل من الموانئ وقرى الصيادين ونقط التفريغ المجهزة؛
- ✓ التسريع بإخراج القرار الوزاري المشترك بين قطاع المالية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يتيح تفعيل المرسوم 2.25.266 الخاص بكيفية إعادة توزيع المداخيل الإجمالية لباخرات الصيد بالنسبة للبحارين الصيادين بالمحاصة؛
- ✓ إلزامية أرباب العمل على التصريح بالعاملين والعمال لدى (la CNSS[1]) مع تعزيز المراقبة لضمان تنفيذ هذه الالتزامية؛
- ✓ إحداث صندوق خاص للتعويض عن التوقفات الاضطرارية لإنقاذ هذه الفئة من الهشاشة، حتى لا يتكرر ما يجري الآن مع عاملات التصبير بمدينة آسفي؛
- ✓ تعزيز الوحدات الصحية الموجودة بالموارد البشرية الكافية؛
- ✓ رفع التعويضات الخاصة على ساعات العمل الإضافية بالنسبة لموظفي قطاع الصيد البحري؛
- ✓ كذلك التسريع بإدماج القطاع غير المهيكل في منظومة الاقتصاد الوطني وفي منظومة الحماية الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب في بضعة ثواني.

الأسئلة الموالية حول "ارتفاع أسعار الأسماك"، تجمعهم وحدة الموضوع، لذا سنعرضهم دفعة واحدة، والبداية مع السؤال الآني لفريق الأصالة والمعاصرة، وموضوعه "ارتفاع أثمنة الأسماك".

[1] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

السيد المستشار لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عن ارتفاع أثمنة الأسماك، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الموالي موضوعه "ارتفاع أسعار الأسماك".

الكلمة لأحد السادة لمستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

نفس السؤال السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الرابع موضوعه "مواجهة ارتفاع أسعار الأسماك وجعل السمك في متناول المواطنين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السادة الوزراء،

عن مواجهة ارتفاع أسعار الأسماك وجعلها في متناول المواطنين، نسائلكم السيدة كاتبة الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بارتفاع أسعار الأسماك.

السيدة كاتبة الدولة تفضلي إيلا بغيتي للمنصة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد في البداية ما نأكد على أن أسعار المنتوجات السمكية كباقي المنتوجات الغذائية تتخضع لمنطق الطلب والعرض.

العرض يتأثر بمجموعة من العوامل، منها على الخصوص:

- حالة البحر التي تؤثر على وفرة المنتوجات البحرية، وبالتالي على الاستجابة للطلب على هذه المادة؛
- أيضا، التغيرات المناخية لها تبعات على وفرة المنتوجات السمكية.

أريد أن أؤكد على أن دور كتابة الدولة في هذا المجال هو دور استراتيجي، اللي تيتجلى أولا، في حماية الثروة السمكية، أي حماية المخزونات السمكية الوطنية لضمان الاستدامة ديالها، وثانيا ضمان تزويد الأسواق، كما يتجلى دورها أيضا في تطوير البنية التحتية المرتبطة بمجال تسويق منتوجات البحر.

اليوم، بفضل تضافر الجهود لجميع الإدارات والسلطات والفاعلين، استطعنا من خلال عدة إجراءات مهيكلة، جاءت بها استراتيجية "أليوتيس" اللي أعطاها الانطلاقة صاحب الجلالة نصره الله، أن نحافظ على نسبة مستدامة من إفراغات منتوجات الصيد البحري في حدود 1.4 مليون طن خلال العقد الأخير، تتشكل الأسماك السطحية 84% من الإنتاج الوطني.

الحكومة تسعى اليوم من خلال الاستراتيجيات المتجددة لإعطاء دينامية جديدة للسوق المحلي للمنتوجات البحرية.

في هذا الإطار، عملنا منذ 2010 على تزيل التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، ومن بين هاذ التدابير:

- تعزيز شبكة أسواق بيع السمك بالجملة، بلادنا اليوم تتوفر على 70 سوقا للبيع بالجملة داخل الموانئ وعلى مستوى نقط التفريغ المجهزة وقرى الصيادين، اللي تتوفر فيها أيضا معايير السلامة الصحية والجودة، من بين هاذ الأسواق 14 سوقا اللي اليوم من الجيل الجديد، وأيضا تتكون فيهم مصانع الثلج، كما تتوفر بلادنا على 12 سوقا للبيع بالجملة خارج الموانئ، منها 2 في طرق الإنجاز.

واليوم تنعملو على إنجاز برامج ديال 8 ديال الأسواق ديال القرب، للبيع بالتقسيط في أفق 2027، وتساهم كتابة الدولة في هاذ البرامج بحوالي 30 مليون ديال الدرهم، 5 من هاذ المشاريع هي في طور الإنجاز، والهدف هو دعم رواج المنتوجات السمكية؛

- إنجاز أسواق للبيع وأسواق التقسيط يتم في إطار شراكة مع الجماعات المحلية لمساعدتها على دعم السوق الداخلي ومحيط توزيع منتوجات الصيد وضمان جودتها، من خلال تنظيم أفضل للبيع؛
- تعزيز وعصرنة مسارات توزيع منتوجات الصيد؛
- تقريب المنتوجات من المستهلك وتقليص عدد الوسطاء والمضاربين.

ولهذه الإجراءات عممنا استعمال الصناديق البلاستيكية بجميع موانئ الصيد مع تشييد وحدات لتدبيرها بهدف توفير الجودة.

كما تم إنجاز 100 وحدة لإنتاج الثلج، كانت عندنا واحدة اليوم عندنا

100 بالموانئ وقرى الصيادين ونقط التفريغ المجهزة للحفاظ على جودة المنتوجات.

كما دعمنا قوارب الصيد التقليدي بصناديق عازلة للحرارة باستثمار 93 مليون ديال الدرهم.

ثانيا، تحسين شفافية المعاملات التجارية داخل الأسواق، اليوم نحن بصدد تنزيل برنامج رقمنة المزاد العلني لتحسين ظروف التسويق داخل هذه المرافق العمومية، اليوم 45 سوق للبيع تمت رقمنتها، وهذا كلف استثمار ديال مبلغ 34 مليون ديال الدرهم.

كما تمت رقمنة جميع الوثائق المتداولة داخل الأسواق قصد مواكبة عمليات البيع.

بالموازاة مع هذه الإجراءات الهامة، نظمنا مهنة بائع السمك بالجملة لتعزيز دوره في مجال التسويق وضمان شروط السلامة الصحية للمنتوجات البحرية، ونحن بصدد مراجعة بعض البنود ديال القانون 14.08 الذي تم تنزيله بهدف ملء الفراغ القانوني الذي كان يعرفه بيع السمك بالمغرب، هذه المراجعة ستمكن من تحسين تتبع مسار المنتوجات البحرية بغرض مكافحة الصيد غير القانوني وضمان ظروف الحفاظ على جودة المنتوجات البحرية عبر جميع المراحل.

بخصوص تعزيز وفرة الأسماك في الأسواق، أطلقنا مبادرة "الحوت بثمن معقول" في نسختها السابعة والتي عرفت نجاحا كبيرا غير مسبوق في شهر رمضان اللي فات، خلال هذه السنة تم تسويق أكثر من 4673 طن من السمك المجمد مقابل 414 في سنة 2019.

كنا متواجدين في 35 مدينة اللي استافدات من هاذ المبادرة مقابل 3 المدن في 2019، واليوم كنشتغلو مع شركاء لتكون هذه المبادرة على طول السنة.

كل هاذ الإجراءات ساهمت في تطوير سلسلة التوزيع والتسويق مع الحفاظ على معايير السلامة الصحية، والهدف هو تطوير العرض السمكي على مستوى السوق الداخلي، الحفاظ على جودة عالية للمنتوجات البحرية.

وفي الختام، أؤكد لكم حرص الحكومة على ضمان تزويد الأسواق بالمواد السمكية بكميات وافرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة كاتبة الدولة، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

السيدة الوزيرة المحترمة،

شكرا على توضيحاتكم القيمة بشأن هذا الموضوع الحيوي، الذي يحتل حيزا مهما في الحياة اليومية للمواطنين المغاربة، إذ نسجل بإيجابية المجهودات التي تقوم بها الحكومة على العديد من الواجهات والإنجازات المحققة بفضل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، غير أن هذا القطاع يجب أن يكون محركا أساسيا وحقيقيا للاقتصاد وأرضية مواتية للتنمية البشرية ببلادنا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا نتفهم جيدا مساعيكم في عقلنة استغلال الثروة السمكية وضمان استفادة الأجيال اللاحقة منها، لكن للأسف تبقى إشكالية ارتفاع الأثمنة سؤالا ملحا لدى الشعب المغربي بكل أطيافه، بل من مواضيع الساعة المعبر عن الغضب منها باستمرار داخل وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي غياب جواب شاف يبقى الموضوع مفتوحا على القلق الشديد، فحتى نحن ممثلي الأمة لا نجد جوابا موضوعيا لإقناع المواطن بهذا الارتفاع غير المسبوق لأثمنة الأسماك في الأسواق الوطنية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم مبررات انفتاح السوق وحرية العرض والطلب وتحرير القطاع، فإن توفر بلادنا على شواطئ مديدة توفر عرضا وافرا، إلا أن ذلك لا ينعكس على الأثمنة، مما يؤكد أن هناك احتكارا وتواطؤا مفضوحا، لذلك يكون رد الفعل من المواطنين قاسيا أحيانا، غير أنه لابد من تقدير حجم الإحساس بالحكرة والظلم الذي يدفع بعض شباب إلى التعبير عن سخطهم بطريقتهم الخاصة، كما حصل مؤخرا بسوق آيت تكلا بأزيلال، إذ تحول هؤلاء إلى ضحايا لهذا الغليان الناتج عن ارتفاع وفوضى الأسعار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

المواطن المغربي قد يتفهم مختلف التبريرات، غير أن عقله يتوقف عن التفكير عندما يقوم بمقارنة بسيطة مع جيراننا الأوربيين الذين يوفرون الأسماك المغربية بأثمنة أقل مما هو متداول لدينا، بالرغم من التكلفة اللوجيستيكية الناتجة عن الاصطياد في السواحل المغربية وبالرغم من الاختلاف الكبير في الحد الأدنى للأجور، يستهلك المواطن الأوربي السمك المغربي بثمن أقل من المواطن المغربي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن المغاربة في حاجة لاستفادة حقيقية من خيرات بلادهم السمكية، التي حباها الله بشريط ساحلي يتجاوز 3500 كلم وحقهم في الاستفادة منها بأثمنة معقولة، إذ لا يكفي توفر المادة الغذائية للحديث عن الأمن الغذائي إذا لم تكن في المتناول ومحصنة من لوبي الشناقة والمتحكمين في اقتصاد البلاد وقوت العباد.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنشكرك على هاذ الجواب القيم في هاذ الموضوع، لأن نظرا لما له من أهمية بالغة في الحياة ديال المواطنين ديالنا واللي كيشكل هاد المادة ديال الصيد وديال السمك كتشكل واحد المادة أساسية في الغذاء اليومي ديال المواطن وديال الطبقات الصغيرة والوسطى.

ما يمكن لنا إلا نشيدو بالالتزام ديالكم المتميز اللي شهدو قطاع الصيد البحري منذ إعداد استراتيجية حقيقية لتنمية القطاع وإطلاق استراتيجية "أليوتيس" سنة 2010، باعتبارها نموذجا لسياسة عمومية شاملة وفعالة وناجعة، استطاعت أن تغير من بينة اقتصاد الصيد البحري الوطني وتحويله من اقتصاد ذي قيمة مضافة ضعيفة إلى اقتصاد منتج للثروة ومساهم قوي في تعزيز تواجد المنتوج المغربي في السوق الدولية، ومساهم في خلق فرص الشغل النوعية ذات الأثر الاجتماعي الجيد، خاصة بعد الإصلاح الجوهري لنظام الضمان الاجتماعي للبحارة.

وهنا في هاذ الإطار ما يمكن إلا نشيدو بالدور ديالكم، خصوصا عبر إصدار مشروع الحماية الاجتماعية الذي كان قطاع الصيد البحري أول المنخرطين فيه، بل وراعى فيها الخصوصية ديال هاذ القطاع، حيث قمتم مشكورين بإعداد مرسوم متكامل، راعيتم فيه حتى الراحة البيولوجية اللي كيتوقف ذيك الساعة كيكون النشاط ديال الصيادة كيتوقف، يعني ما كيكونوش كيشتغلو، إذن منوهين بقرار تخفيض أيام الاشتراك إلى 1320 بعدما كانت قبل في السابق 3240.

إذن، السيدة الوزيرة المحترمة، كنستحقو مناكل التنويه على أدائكم المتميز في ضمان استراتيجية الحكامة الجيدة في قطاع الصيد البحري وفي تفعيل الاستراتيجية الوطنية "أليوتيس"، واللي ساهمت بشكل كبير في توفير المنتوج البحري وخاصة الأسماك بالسوق الوطنية، سواء عبر الإنتاج المرتبط بالصيد والذي استفاد بشكل كبير من برامج الدعم الحكومي لقدرات التخزين والتجميد والتعليب والتصنيع والتثمين، كذلك عبر الإنتاج اللي كتوفرو المشاريع الكبيرة التي استطعتم إنتاجها بفضل دعم الاستثمار الموجه إلى منصة الإنتاج السمكي غير التقليدي.

السيدة الوزيرة،

ندعوكم إلى تسريع المنجزات المرتبطة بشبكة توزيع المنتوجات السمكية واستثمار النجاح الذي حققته مبادرة "الحوت بثمن معقول" التي نظمتموها في شهر رمضان المبارك، وأبانت عن قدرة كبيرة للوزارة في ضمان توزيع جيد للمنتوجات السمكية في مختلف ربوع المملكة بشكل كيوفر منتوج سمكي مراقب وبثمن مناسب، من خلال الربط المباشر بين المنتجين والمستهلكين وتقليص شبكات الوسطاء اللي أخلت بهاذ العلاقة، وضمان التوزان بين العرض والطلب لتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين.

كما ندعو إلى تسريع وتيرة إصلاح أسواق الجملة للسمك، وتوسيع شبكة أسواق القرب للسمك، لضمان الشروط الصحية الضرورية لحفظ المنتوج السمكي وسلامة الصحة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

أنتم تعلمون أنه في الوقت الذي تصنف فيه بلادنا من الدول الغنية بالثروة السمكية والتي حباها الله بواجهتين بحريتين على امتداد 3500 كلم، وثروة بحرية متنوعة، إذ بلغ إنتاج الصيد البحري للسنة الماضية تقريبا 1.42 مليون طن، متصدرة بذلك الدول الإفريقية المنتجة لهذه الثروة ومحتلة الرتبة 13 عالميا.

وفي الوقت الذي بلغت فيه صادرات بلادنا في قطاع الصيد البحري تقريبا 31 مليار درهم سنة 2023، فإن الواقع يظهر عكس ذلك، حيث لا تزال الأسواق الوطنية تشهد ارتفاعا غير مبرر لأسعار الأسماك، ففي الوقت الذي يفترض فيه أن يكون السمك متاحا لجميع المواطنين والمواطنات وبأسعار تناسب قدرتهم الشرائية، لم تعد هاذ المادة حقيقة في متناول فئات عريضة من المجتمع، خاصة في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطنين.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

إن تجاوز ارتفاع أسعار الأسماك، خاصة سمك السردين، منطق العرض والطلب في السوق، يطرح العديد من التساؤلات عن أسباب هاذ الغلاء، رغم النشاط الذي يعرفه هاذ القطاع، وعن مدى سلامة سلاسل الإنتاج والتوزيع، إنه حقا الاحتكار والمضاربات.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ننبه إلى خطورة ضعف احترام قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة وعرقلة تحديد الأسعار عن طريق الآليات الحرة لسوق السمك، عبر افتعال ارتفاعها أو انخفاضها ومن

تنامي الجشع وكثرة المضاربين، الذي يقع ضحيته المستهلك البسيط، والذي أصبح أمام هاذ الوضع، عاجزا عن استهلاك هذه المادة المهمة.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

إننا إذ نحيي تعاملكم الجدي، مع ما يعرفه سوق السمك ومتابعتكم عن كثب لتطورات الوضع عبر تنظيم زيارات ميدانية لبعض الأسواق واتخاذكم كثيرا من التدابير والإجراءات التي تنم عن شعوركم بالمسؤولية تجاه المواطنين.

فإننا ندعوكم في الوقت ذاته، إلى تعزيز الرقابة على سلاسل الإنتاج وتوزيع الأسماك ومحاربة كل أشكال الاحتكار والمضاربات وتزويد السوق بالكميات الكافية من المنتجات البحرية، وبأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين، مع إعمال الآليات الكفيلة للمراقبة المستمرة للأثمنة والجودة والتصدي لمختلف الممارسات الماسة بحقوق المستهلك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت غير نأكد فيما يخص الضمان الاجتماعي، الحكومة عملت واحد المجهود كبير في الضمان الاجتماعي، بحيث اليوم - بحال اللي قلت لكم - الصيد التقليدي منذ 2017 كان منخرط في الضمان الاجتماعي، ولكن بحيث هو كان عندو واحد النشاط اللي كنقولو نشاط موسمي، فيه راحة بيولوجية، ما كانش كيستافد من الضمان الاجتماعي، بالأخص وكانت عندو واحد المداخيل اللي كتكون فواحد الوقت، كتكون عندو واحد المداخيل كبيرة، ورغم ذوك المداخيل الكبيرة ماكانش يمكنلو يستافد علاش؟ حيث الضمان الاجتماعي عندو واحد القانون خاص اللي كان عندو، واللي اليوم درنا التعديل ديالو، كان الشرط هو يكون عندو 3420 يوم، واللي اليوم نقصناها ولات 1420 يوم، باش الواحد يستافد من الضمان الاجتماعي، وهاذ الشي هو اللي اليوم، لا الصيد الساحلي، لا الصيد التقليدي كان يمكن لهم اليوم يستافدو منها.

بخصوص الصيد التقليدي وهذه مهمة، 2017 أول قطاع يمكن اللي كان منخرط في الضمان الاجتماعي هو الصيد التقليدي والصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار، ولكن مع الأسف، بحال اللي قلت لكم الصيد التقليدي ماكانش كيستافد على ود النشاط الموسمي.

اليوم، قمنا بتعديل القانون، اخذينا المرسوم فالمجلس الحكومي هاذي شي شهر، واليوم كنخدمو على القرار، باش يكون هذاك التقسيم على حسب المداخيل ديالهم، واليوم، المكتسبات مهمة، حيث اليوم لا الصيد التقليدي لا الصيد الساحلي لا الصيد في أعالي البحار كلهم غادي يستافدو من الخدمات ديال الضمان الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تقييم استراتيجية أليوتيس".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم عن خلاصات تقييم مخطط "أليوتيس" في نسخته الأولى وكيفية تدبير نسخته الثانية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، شكرا على هاذ السؤال السيد المستشار.

بخصوص تقييم استراتيجية "أليوتيس" التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله في شتنبر 2009، والتي ارتكزت على 3 محاور:

- المحور الأول، هو الاستدامة؛
- ثانيا، الفعالية؛
- ثالثا، التنافسية.

اليوم هاذ الاستراتيجية حققت عدة مكتسبات اقتصادية واجتماعية هامة، وغنعطيكم الأرقام:

- ارتفاع الكميات المفرغة من 1.14 مليون طن في 2010 إلى 1.42 مليون طن في 2024، بالنسبة للزيادة ديال 2% وهاذ الشي كله بالاستدامة ديال المخزون، القيمة ارتفعت من 6.7 مليار ديال الدرهم في 2010 إلى 16 مليار ديال الدرهم في 2024 بمعدل زيادة 6.6%؛

- انتعاش صادرات الصيد البحري اللي تسجلت في 2024، 29 مليار ديال الدرهم مقابل 13.27 مليار درهم في 2010 بمعدل نمو سنوي 5.7؛
- اليوم عندنا 531 وحدة ديال الوحدة صناعية، مقابل 414 وحدة في 2010؛
- 8.9 مليار درهم هو حجم الاستثمارات الخاصة خلال ما بين 2010 و2024؛
- تطور حجم التشغيل المباشر بقطاع الصيد البحري بأزيد من 128 ألف منصب شغل سنة 2024، مقارنة مع أقل من 67 ألف منصب شغل في 2010، أي بمعدل زيادة سنوية تقترب من 5.1%؛
- بالإضافة إلى مناصب الشغل المباشرة على متن السفن اللي هي حوالي 135 منصب شغل.

هاذ المؤشرات حققناها بفضل الإجراءات والتدابير الهامة:

أولا، في ميدان الاستدامة، أولا دعمنا البحث العلمي بـ 1.6 مليار ديال الدرهم، هاذ البحث العلمي هو اللي مكنا نخطو مخطط التهيئة، في 2010 كان عندنا مخطط واحد، اليوم عندنا 30 مخطط، وهاذ المخططات هوما اللي كيعطيونا استدامة ديال المخزون.

عززنا المراقبة - وهاذي نقطة مهمة - المراقبة عززناها بواحد التكلفة ديال 116 مليون ديال الدرهم ما بين 2010 و2024.

اليوم السفن كلها اللي كتبحر فالمياه المغربية تكون مغربية أو أجنبية ولى عندها واحد الأجهزة اللي كنسميوها (VMS[2]) اللي كنكونو متبعينها بالأقمار الصناعية.

فيما يخص الصيد الساحلي، اليوم كاين واحد الرقمنة ديال الصيد التقليدي بواحد الأجهزة اللي كنسميوها (RFD) باش يمكن لينا نضبطو المجهود ديال الصيد القانوني.

وفيما يخص تربية الأحياء البحرية، وضعنا 8 ديال المخططات جهوية لتحديد المناطق المؤهلة لتربية الأحياء البحرية، من طنجة حتى للداخلة، العيون، أكادير.

اليوم، عندنا 326 مشروعا مرخصا لمزاولة هذا النشاط، 175 مشروعا أنجز في مختلف جهات المملكة بحجم استثمار 1.5 مليار ديال الدرهم.

على مستوى محور الفعالية تم العمل على تطوير شبكة الأسواق، بحال اللي قلت لكم قبيلة، عندنا اليوم 70 سوق ديال البيع بالجملة، منها 14 سوق للسمك الجيل الجديد، 45 سوق لسمك يعتمد على رقمنة المزاد العلني و8 ديال الأسواق للبيع بالتقسيط.

الهدف من هذا هي تحسين الظروف ديال التسويق وتثمين منتوجات الصيد البحري.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

تفاعلا مع جوابكم، نود في الفريق الحركي تسجيل ما يلي:

أولا، من باب الموضوعية التي تؤطر مواقفنا، نسجل بإيجاب ما تحقق في ظل مخطط "أليوتيس" في نسخته الأولى من منجزات، كما نسجل بالمقابل أن المخطط أخفق في عدة جوانب، مما جعل أهدافه الأساسية معلقة، في انتظار تفعيله في "أليوتيس 2"، رغم الكلفة المالية الكبيرة المخصصة له ما بين 2009 و2020.

ثانيا، في هذا الإطار نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، فشل المخطط في توسيع قاعدة التشغيل وفي الحد من سوء الحكامة وتعزيز قيم الشفافية والإنصاف في نظام الرخص.

وعلى مستوى تجويد الإطار القانوني والتنظيمي والحد من مركزية القرار، كما فشل المخطط في تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملين في القطاع، طبعا عجز المخطط في تدبير القطاع في الحد من استنزاف الثروات البحرية، مما تسبب في تدهور العديد من المصايد في الشمال كما في الجنوب، في ظل التركيز على الكميات بدل التركيز على الاستدامة.

وطبعا فشل المخطط كذلك في إقرار العدالة المجالية في توجيه الاستثمارات وقس على ذلك محدودية المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وعدم ضبط الراحة البيولوجية وفق المعطيات المحينة، وسوء توزيع الحطط والدعم وفق معايير الإنصاف وتكافؤ الفرص.

ثالثا، في نفس السياق نتطلع، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى تدارك هذه الاختلالات البنيوية والوظيفية في النسخة الثانية من المخطط الذي أطلق منذ فبراير 2025، بعد فراغ استراتيجي دام تقريبا خمس سنوات.

رابعا، صلة بما سبق، نؤكد في الفريق الحركي أنه ليس مقبولا ولا معقولا، السيدة الوزيرة، أن يحرم المواطن المغربي في ظل واجهتين بحريتين تمتد تقريبا من 3500 كلم، من مادة غذائية كالأسماك، في ظل محدودية العرض في مختلف الأسواق الوطنية، وفي ظل غلاء مفرط في الأسعار طال حتى السردين الذي أصبح صعب المنال، وخاصة في ظل أزمة اللحوم والدواجن، التي كشفت محدودية السياسة الحكومية في مجال الفلاحة كما في الصيد البحري، المبني على التصدير وهشاشة السلاسل وهيمنة الوسطاء والفراقشية، أنا كنت تيسحاب الفراقشية كاينين غير مالين البقر، ولكن حتى

[2] **V**essel **M**onitoring **S**ystem.

عند مالين الحوت كاينين الفراقشية.

نتمناو أن هاذ القطاع هذا، السيدة الوزيرة، يتنظم ويوصل للهدف ديالو، إيلا تنظم وكان العمل مزيان وهو الأسماك غتوصل للمستهلك بأثمنة مناسبة.

ونتمناو لك التوفيق.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال السادس موضوعه "وضعية المكتب الوطني للصيد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

على وضعية المكتب الوطني للصيد (l'ONP[3]) نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا على هاذ السؤال.

كما تعلمون، المكتب الوطني للصيد هو مؤسسة عمومية، لها أدوار مهمة وهو شريك فاعل في مجالات متعددة تتعلق بتنظيم وتطوير تسويق منتوجات الصيد، تنمية قطاع الصيد الساحلي والتقليدي، وذلك وفق المقتضيات الاستراتيجية القطاعية لكتابة الدولة.

وقد أثبت المكتب فعاليته من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج التي جاءت بها استراتيجية "أليوتيس" للرفع من فعالية قطاع الصيد البحري، من خلال:

- ✓ تعزيز بنيات التسويق: 70 سوقا للبيع الأول بالجملة تتوفر فيها معايير السلامة الصحية، من بين هاته الأسواق:
  - 14 سوقا من جيل جديد يضم تجهيزات مهمة كغرف مبردة ومصانع الثلج بتكلفة ديال 635 مليون ديال الدرهم؛
  - 12 سوقا للبيع الثاني بالجملة خارج الموانئ، منها 2 في طور الإنجاز: 655 مليون ديال الدرهم؛
- ✓ برنامج إنجاز 8 ديال أسواق القرب للبيع بالتقسيط في أفق 2027، وتساهم كتابة الدولة في هاذ البرنامج بحوالي 30 مليون ديال الدرهم؛
- ✓ تعميم الصناديق البلاستيكية بهدف الحفاظ على جودة المنتوجات السمكية.

كما أن للمكتب أدوارا أخرى تتعلق بتتبع إفراغات سفن الصيد الساحلي والتقليدي وتدبير الاقتطاعات لفائدة الدولة والجماعات الترابية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمؤسسات الأخرى.

اليوم، المكتب الوطني للصيد يعمل على تطوير منظومة التسويق لتعزيز مبادئ الشفافية وتحسين الخدمات الإلكترونية لتحسين تسويق وتتبع مسار المفروغات من خلال تنفيذ برنامج اللي كيهدف إلى رقمنة عمليات البيع بالمزاد العلني.

الهدف من هذا البرنامج هو تحسين الشفافية في المعاملات وتثمين أفضل للمنتوجات ويتعلق الأمر بتطوير نظام معلوماتي متكامل سيمكن من تفعيل المشروع المستقبلي المتعلق بالبيع عن بعد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار المحترم للرد على التعقيب.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار نؤكد على أهمية الدور الاستراتيجي للمكتب الوطني للصيد البحري، الذي يجب أن يخرج من منطق التدبير التقني إلى منطق التأثير الاقتصادي الفعال.

مقتنعون أن عمله الرئيسي يرتكز على تنظيم عملية تسويق المنتوج السمكي وعلى رأسها تنظيم عملية البيع الأولي، هذا يتطلب استراتيجية واضحة تقودها الوزارة، ويجب على المكتب الوطني للصيد أن ينفذها لضمان الشفافية والعدالة والإنهاء مع المضاربات التي قد تمس بالقدرة الشرائية للمستهلك، وهذا رهاننا جميعا، السيدة الوزيرة.

ثانيا، ضرورة التسريع في رقمنة القطاع، -كيفما جا في المداخلة ديالكم - راه هذا ورش اللي تعطاتو الانطلاقة، ولكن تعطات لو الانطلاقة منذ سنوات والمكتب الوطني للصيد البحري خصو يدوز (à la vitesse supérieure) دابا، علما أن هذا الورش سيحدث تحولا نوعيا في تدبير الأسواق ونقاط البيع، وسيقلص من الهوامش التي تستغلها بعض الجهات على حساب المستهلكين.

[3] **O**ffice **N**ational des **P**êches.

لذلك، فإن الرقمنة السيدة الوزيرة أصبحت ضرورة مستعجلة لفرض الانضباط والمراقبة وتدعيم الثقة في القطاع.

السيدة الوزيرة،

أخيرا، نعتبر أن التعيين ديالكم ككاتبة الدولة في هاذ الحكومة هي خطوة مهمة على درب مواصلة إصلاح القطاع بالنظر لتجربتكم الكبيرة وخبرتكم في هاذ المجال، ستكون مناسبة للقطع مع الحسابات السياسية الضيقة التي أصبحنا نراها مؤخرا، غلاء الأسعار، مالنا، أشنو واقع، الوزيرة؟ هاذ الشي ماشي بحال هكا كندوز الأمور، إيلا كان شي غلاء أسعار كلنا خصنا ننخرطو فيه، وراه كاينين عوامل مناخية، وخصنا نفهموها وما نحملوش المسؤولية لشخص واحد.

كلنا مواطنين، وإذن الله يخليك السيدة الوزيرة، فالمغرب لا ينتظر، المهنيون في الميدان بحاجة إلى قرارات شجاعة وإصلاحات عميقة تتجاوز منطق التسيير التقليدي.

وشكرا السيد الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة للرد على التعقيب.

السؤال السابع موضوعه "وضعية عمال المصانع ومهنيي الصيد الساحلي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة كاتبة الدولة،

السيدان الوزيران،

نسائلكم، السيدة كاتبة الدولة المحترمة، عن وضعية عمال المصانع ومهنيي الصيد الساحلي الذين أصبحوا يعيشون وضعية متأزمة، إن لم أقل الفقر المدقع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد في البداية أن أشير أن قطاع الصيد البحري كيلعب واحد الدور مهم في تنمية التشغيل فجوج ديال النقط.

أولا، في ميدان الصناعة المرتبطة بالصيد البحري، والتي كتشغل يد عاملة مهمة اللي كتقدر بأزيد من 128.000 منصب شغل، مقارنة مع 2010 اللي كانت عندنا غير 67.000 منصب شغل.

ثانيا، على متن سفن الصيد البحري التي تشتغل أيضا بشكل مباشر حوالي 134.000 منصب شغل.

بخصوص وضعية العمال داخل الوحدات الصناعية المرتبطة بالصيد البحري، فهذه الفئة كتشتغل إما بشكل قار أو موسمي، وكتخضع لمقتضيات مدونة الشغل كباقي الأجراء، كما تستفيد من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بخصوص وضعية مهنيي الصيد الساحلي، بالنسبة لفئة البحارة بالمحاصة، هذه الفئة كتخضع لنظام الحماية الاجتماعية، حيث عممنا هذه الخدمة منذ عدة سنوات بنسبة 100%، اليوم لا يمكن تشغل شي بحار على متن سفينة الصيد إلا إذا كانو مسجلين لدى مصالح الضمان الاجتماعي، حيث يستفيدون من خدمات هذا الصندوق، والتعويضات العائلية، والتأمين الصحي والتقاعد.

كما عممنا على هذه الفئة التأمين ضد حوادث الشغل، طبقا لمقتضيات القانون ديال 12.18 منذ 2017.

وأيضا كأرباب قوارب الصيد التقليدي، هذه الفئة تستفيد من التأمين الصحي منذ 2022، وسيتم تدريجها ابتداء من 2025 لتعميم التعويضات العائلية والتعويضات على الشيخوخة والتعويضات عن فقدان الشغل على هذه الفئة التي ستشمل أيضا تجار السمك، ونحن اليوم نشتغل باش نخرجو القرار في أقرب وقت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس للرد على التعقيب.

المستشار السيد أبوبكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة كاتبة الدولة،

نتحدث اليوم في وقت يمر فيه قطاع الصيد البحري بتحديات جسيمة تلقي بظلالها على الآلاف من عمال المصانع ومهنيي الصيد الذين يشكلون العمود الفقري لهذا القطاع الحيوي، والذين يعانون من إهمال ممنهج لا يتناسب

مع مساهمتهم في الاقتصاد الوطني وفي تحقيق الأمن الغذائي لبلادنا.

إن الحديث عن الإنجازات الإحصائية وأرقام الصادرات وقيمة الاستثمارت في القطاع، لا يمكن أن يحجب واقع البؤس والفقر الذي يعيشه هؤلاء العمال، فبينما تتباهى الحكومة بتحقيق أرقام قياسية في الإنتاج والصادرات، يقبع عمال المصانع في ظروف عمل غير إنسانية وبأجور زهيدة لا تكفي تأمين العيش الكريم وفي غياب شبه تام لأبسط معايير الحماية الاجتماعية والصحية، وكذلك العاملات اللواتي يعملن في معامل التصبير ويتعرض معظمهن للتعسف، خصوصا في ساعات العمل.

السيدة كاتبة الدولة،

إن العاملين في مصانع تجميد وتعليب الأسماك، وأغلبهم من النساء، يعملون لساعات طويلة في ظروف قاسية ومناخ بارد، ويتعرضون لمخاطر صحية متعددة مقابل أجور متدنية وفي غياب عقود عمل دائمة تضمن استقرارهم المهني.

إنهم يعانون من الهشاشة ومن التهميش رغم أنهم يساهمون بشكل مباشر في خلق القيمة المضافة وفي تعزيز التنافسية للمنتجات البحرية المغربية في الأسواق، أما مهنيو الصيد الساحلي فحدث ولا حرج عن معاناتهم اليومية، فهم يواجهون مخاطر البحر وتقلباته ويغامرون بحياتهم، ليعودوا في آخر اليوم بعائد لا يكاد يغطي تكاليف الوقود والصيانة لسفنهم، ناهيك عن توفير لقمة العيش لأسرهم.

إن تراجع المخزون السمكي بسبب الصيد الجائر، الذي تمارسه سفن الصيد الصناعي، والتي غالبا ما تحظى بتراخيص في إطار اتفاقيات الصيد غير المتوازنة، قد ألحق ضررا بالغا بمصدر رزق هؤلاء الصيادين التقليديين.

إضافة إلى ذلك، تفتقر الموانئ الصغيرة والمتوسطة التي يعتمد عليها الصيادون الحرفيون إلى البنية التحتية الضرورية، كالتجهيزات اللوجيستية وغرف التبريد ومراكز التسويق المباشر، مما يجبرهم على بيع منتجاتهم بأثمنة بخسة للوسطاء، الذين يستفيدون من هذا الوضع لتحقيق أرباح طائلة على حساب الصيادين والمستهلكين.

السيدة كاتبة الدولة،

إن التدابير المتخذة حتى الآن لتحسين وضعية هذه الفئات لا ترقى إلى مستوى التحديات التي تواجهها، فالبرامج الحكومية ظلت حبيسة المقاربة الإحسانية الظرفية ولم ترق إلى مستوى المقاربة الحقوقية التي تضمن الكرامة والعدالة الاجتماعية.

شكرا.

واستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة معنا.

وننتقل للأسئلة الموجهة لكتابة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان حول "برنامج دعم السكن"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآني الأول وموضوعه "حصيلة برنامج الدعم المباشر للسكن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني، أخواتي المستشارون،

نسائلكم السيد كاتب الدولة المحترم عن الحصيلة المرحلية لبرنامج الدعم المباشر للسكن؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "استفادة الطبقة المتوسطة من برنامج دعم السكن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "العرض السكني الموجه لفائدة الأشخاص ذوي الدخل المحدود".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن العرض السكني الموجه لفائدة الأشخاص ذوي الدخل المحدود، نسائلكم السيد كاتب الدولة المحترم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "سبل الدعم لاقتناء السكن الرئيسي بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد كاتب الدولة،

زملائي،

نسائلكم السيد كاتب الدولة عن الدعم المباشر للسكن والحصيلة كذلك بعد مرور سنة من هذا الدعم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان، للإجابة على الأسئلة المتعلقة ببرنامج دعم السكن.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد أديب ابن إبراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

كما تتعرفو بأن هناك جهود الوزارة ديال إعداد التراب الوطني والإسكان لتوفير سكن لائق لجميع المواطنين.

وفي هذا الصدد، تم تنزيل البرنامج الملكي، اللي تيتجلى في الدعم المباشر للمواطنين، خلافا اللي كان من قبل ديال الدعم اللي كان عند المنعشين العقاريين، وهذاك الدعم كانو عندو بعض الميزات وبعض النواقص، اللي كانت كتجلى في إنشاء أحياء اجتماعية، ماكايكونش فيها واحد الإدماج سكني خلافا لهاذ الدعم المباشر اللي كيكون عندو الاختيار، المواطن باش يمشي يختار الوحدات ديالو، يمكن كل وحدة يكون فيها أقل من 300.000 درهم، وحدة أكثر من 700.000 درهم، وهذا كيخلي واحد الإدماج اجتماعي ومهم جدا.

هذا جا فقانون المالية ديال 2023، تم تعديله فقانون المالية ديال 2024، وتم أيضا تنزيل المرسوم التطبيقي اللي كيخص هاذ الدعم المباشر، كيفما كتعرفو الدعم المباشر فيه 100.000 درهم إيلا كان الوحدة أقل من 300.000 درهم و70.000 درهم إيلا كان ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم.

ففي إطار هاذ التنزيل ديال هاذ البرنامج، كان مجموعة من الاتفاقيات، الاتفاقيات اللي كانت كتخص كانت مع صندوق التدبير والتسيير، قطب الإدخار، مع المديرية ديال الضرائب، مع مديرية المحافظة، ووزارة المالية، وتم خلق منصة اللي كتسهل العملية ديال طلب هاذ الدعم المباشر، كان هناك بعض الشروط اللي كتخلي بأن اللي كيطلب هاذ الدعم يكون عندو الحق، خص ما يكونش عندو واحد السكن رئيسي، ولما ياخذ سكن رئيسي خصو يبقى فيه 5 سنوات.

كاين أيضا كيفما كتعرفو بأن الرقمنة ساعدت على واحد الشفافية، ماكنطلبوش من عند المواطن، كنطلبو غير (la carte nationale) ديالو، (CIN[4]) وبها كنعطيو واش عندو الحق فهاذ الدعم ولا ما عندوش الحق فهاذ الدعم، وذلك في ظرف 7 أيام، كيمشي كيدير الطلب ديالو فالمنصة، هناك الشفافية التامة.

كاين أيضا بالنسبة لهاذ الدعم، خاصة الفئة اللي عندها واحد الدخل منخفض، اللي غادي تشري أقل من 300 ألف درهم، هناك الدعم واحد (la garantie) ديال (FOGARIM[5])، اللي كتمشي حتى لـ 80% ديال هاذ (la garantie) اللي كتخلي واحد.. ياخذ واحد قرض بنكي، إيلا اخذا 100.000 درهم وعندو 200.000 درهم عندو واحد (la garantie) ديال 80% حتى 80% هي 160.000 درهم كتبقى 40.000 درهم وكتكون هو ذاك الدعم، وبالتالي ماكاينش هناك مشكل فالقرض اللي إيلا اخذينا 200.000 درهم غادي تجي واحد 1400 درهم على طول هاذ القرض.

بالنسبة للنتائج، كاين نتائج - كيما كتعرفو - هناك 48.000 مستفيد، 150.000 طلب، تقريبا 90% كلهم عندهم الحق، كلفت واحد تقريبا 3.8 مليار ديال الدرهم، وما بين الهدف اللي كان فـ 2024 باش تشوف بأن هاذ البرنامج ناجح، كان 75.000 وحدة، هذا هو البرنامج وصلنا لـ 94.000 وحدة، لماذا وصلنا لـ 94.000 وحدة؟ اللي كان هناك ذاك البرنامج ديال السكن الاجتماعي هذاك بقى كمل، واخا كان فالأول الناس متخوفين على ذيك شهادة السكنى، وكيقول لك وحدين 2023 ولكن هاذ البرنامج الاجتماعي ديال 250.000 حتى هو استعمل في محاربة مدن الصفيح، وحتى هو تعمل، وبالتالي وصلنا 94.000 وحدة بالنسبة للدعم.

الأثر الاقتصادي أيضا، أثر اقتصادي 31% زيادة بالنسبة لمبيعات الإسمنت، 2.2% من القروض العقارية، 5.59% بالنسبة للقروض اللي مشات عند المنعشين العقاريين، وهذا الميزة ديالو بأن بعض المدن اللي ما كانتش كتستافد من ذاك البرنامج ديال السكن الاجتماعي ديال 250.000

[4] **C**are d'**I**dentité **N**ationale.

[5] **Fo**nds de **Ga**rantie pour les **R**evenus **I**rréguliers et **M**odestes.

درهم، حيث كان الاختيار عند المنعش هو اللي كيمشي يشوف الأماكن والمدن اللي اختار، وبالتالي بعض المدن كانت ما استفداتش، وبالتالي هاذ الدعم كيخلي بعض المدن اللي ما استفداتش تستافد هاذ المرة، وبالتالي عندنا الجديدة، سطات، بنسليمان، وجدة، بركان، كلهم استافدو.

بالنسبة للطبقة المتوسطة، استافدت وهي 64% كلها من الطبقة المتوسطة اللي ما بين 300.000 و700.000 درهم، والطبقة اللي عندها الدخل محدود، 36.000، هذا هو.. كنقولو بأن هاذ برنامج الدعم المباشر هو ناجح جدا وفيه طلبات كثيرة، وبالتالي الاستفادة حتى إيلا اخذينا الجالية المغربية راه حتى هي استفدات بـ 25%.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة لفريق الاتحاد الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد كاتب الدولة المحترم،

في الوقت الذي نثمن فيه الجهود المبذولة من قبل وزارتكم الموقرة في إطار تنفيذ برنامج الدعم المباشر للسكن، فإننا نرى لزاما علينا إثارة الانتباه إلى القصور الاستراتيجي الخطير في الحصيلة المرحلية لهذا البرنامج الذي كان يفترض أن يكون نقطة تحول في سياسة الإسكان بالمملكة.

لقد استمعنا بإمعان إلى الأرقام المقدمة من طرفكم، بالرغم من التفاؤل الذي تعكسه الإحصائيات الرسمية، إلا أن الحقائق على أرض الواقع تكشف عن فجوة عميقة بين الوعود والإنجازات، فدور الصفيح التي وعد المغاربة بالقضاء عليها منذ إطلاق برنامج "مدن بدون صفيح" قبل أكثر من عقدين، ما زالت تشكل جزءا من المشهد الحضري في العديد من المدن المغربية، بل وتزايدت في بعض المناطق الهامشية.

إن الدعم المباشر للسكن الذي أعلن عنه بضجة إعلامية كبيرة لم يصل إلى الفئات الأكثر هشاشة، وتحديدا قاطني الصفيح والسكن غير اللائق، ومازلنا نشهد معاناة آلاف الأسر المغربية التي تعيش في ظروف إنسانية متدنية في مساكن تفتقر لأبسط شروط الكرامة الإنسانية والسلامة البنيوية؛ هذه المساكن التي تفتقر للماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي.

أما بخصوص العالم القروي، فيبدو أن برنامج الدعم المباشر للسكن قد أدار ظهره تماما لساكنة القرى المغربية، فالإقصاء الممنهج لهذه الفئة من المجتمع المغربي من الاستفادة من هذا البرنامج يعكس استمرار نفس المقاربة المركزية التي تعطي الأولوية للمدن على حساب القرى، كيف يمكن الحديث عن تنمية متوازنة والحد من الهجرة القروية في ظل غياب تام لسياسة سكنية تراعي خصوصية العالم القروي؟

السيد كاتب الدولة المحترم،

إن الأرقام والإحصائيات وحدها لا تكفي لتقييم نجاح برنامج بحجم وأهمية برنامج الدعم المباشر للسكن، فالعبرة ليست بعدد الملفات المودعة أو المبالغ المرصودة، بل بالتأثير الملموس على حياة المواطنين، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، والمؤشرات تظهر بوضوح أن هذا البرنامج لم ينجح في الوصول إلى هذه الفئات، بل زاد من تعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا لكم على ما تقدمتم به، السيد الوزير المحترم، من معطيات وافية وواضحة حول هذا المشروع الاجتماعي الهام، والذي يعتبر أحد ركائز الدولة الاجتماعية، التي رسم صاحب الجلالة نصره الله معالمها.

فحق امتلاك سكن لائق كان حلما بعيد المنال بالنسبة للكثير من الأسر المغربية، لا سيما الفئات المتوسطة، غير أنه اليوم مع دعم الدولة الجديدة على الولوج إلى سكن لائق أصبح باب الأمل مشرعا في وجه غالبية الأسر من الطبقة الوسطى للاستفادة من البرنامج الجديد الذي يهم الفترة ما بين 2024-2028، والذي سعى إلى تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمواطنين عوض منحها للمنعشين، وهذا شيء هائل.

السيد الوزير المحترم،

نقول بكل موضوعية أن هذا البرنامج يعد من البرامج المشرقة للحكومة والوزارة الحالية، وذلك بسبب دقة الضمانات التي يتوفر عليها والشفافية الكبرى التي يدبر بها والأثر الإيجابي الملموس على جيوب المواطنين والمواطنات من خارج وداخل أرض الوطن، ونتيجة كذلك لمواكبتكم إلى جانب السيدة الوزيرة المحترمة بشكل شخصي واحترافي عالي لهذا البرنامج والوقوف على أهم تفاصيله التقنية والدراسة الدائمة لأرقامه وإحصاءاته وتوزيعه المجالي.

وبهذه المناسبة، من الواجب أن نشكركم الوزيرة المحترمة على حرصكم على حماية المعطيات الشخصية للمغاربة بمنصة الدعم، بعدما تعرضت له مجموعات من المواقع من هجوم سيبيراني، وكل ما يعكس اهتمام الوزارة الفعال والمستمر بمنصة الدعم.

السيد الوزير المحترم،

إن استفادة الطبقة المتوسطة من هذا البرنامج مزدوج، فإنه لم يقتصر على المساعدة المباشرة في اقتناء سكن لائق، ولكن أيضا في تحريك فرص الشغل الجديدة في قطاع البناء وإنعاش سوق العقار، مما حسن من الظروف المعيشية للعديد من الحرفيين والمهنيين في قطاع البناء.

وعليه، لا يسعنا إلا أن ننوه ونشيد بالعمل الممتاز وبالنتائج الملموسة التي حققها هذا البرنامج بفضل توفر الإرادة السياسية للنهوض بالوضعية الاجتماعية للمغاربة وتوفير سكن لائق لهم.

لذلك نحن واثقون في قدرتكم وقدرة الوزيرة المحترمة على تحديث وتحسين هذا البرنامج باستمرار وإخراج عروض أخرى توسع من استفادة الطبقة المتوسطة بمختلف أقاليم المملكة.

وفقكم الله لما فيه خير للبلاد والعباد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

نؤكد على أهمية الإصلاحات الهيكلية التي يشهدها القطاع وعلى أهمية البرامج والمشاريع السكنية التي يتم إطلاقها، خاصة في هاته المرحلة التي يعتبر فيها إرساء وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية أحد أبرز ملامحها، والتي من بين أهدافها تمكين المواطنات والمواطنين من سكن تتوفر فيه مكونات الحياة الكريمة.

وفي هذا الإطار، نؤكد على حجم المجهودات المبذولة على مستوى قطاع الإسكان وخاصة الحصيلة الإيجابية التي حققها برنامج الدعم المباشر للسكن وما يتم القيام به بخصوص محاربة السكن غير اللائق والمساكن المهددة بالانهيار وتأهيل المناطق المتضررة من الزلازل، بما في ذلك العمل الكبير الذي تقوم به مؤسسة العمران، التي ساهمت بفعل التجربة الكبيرة التي راكمتها عبر برامجها الاستراتيجية المتعلقة بالسكن بشكل كبير في تنويع العرض السكني، والتي ندعو بهذه المناسبة إلى تعزيز دورها في تنفيذ برنامج الدعم المباشر للسكن الموجه لفائدة الطبقة ذات الدخل المحدود والطبقة المتوسطة.

ورغم المجهودات الكبيرة التي تم القيام به من أجل امتصاص العجز السكني، عبر برنامج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة، ورغم ما أتاحه برنامج الدعم المباشر للسكن من دعم للقدرة الشرائية للطبقة ذات الدخل المحدود وتشجيع المقاولات من أجل الاستثمار العقاري في المدن المتوسطة والصغيرة، بهدف تسهيل الوصول إلى السكن من طرف الفئات المحدودة ومتوسطة الدخل، إلا أن العرض السكني المقدم اليوم يبقى غير كافي مقارنة مع حجم الطلب المتزايد على هذا النوع من السكن، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البيع بـ (noir) التي تؤثر بشكل كبير على الأسعار الحقيقية للمساكن، رغم اعتماد الرقمنة التي وإن حصنت شفافية المعاملات، إلا أنها لم تقض بشكل نهائي على هذه الظاهرة.

السيد كاتب الدولة المحترم،

إن أحد أسباب الإنهاك التي تعرضت له وتتعرض له الطبقة ذات الدخل المحدود يتجلى في الصعوبات التي تواجه مختلف شرائح هذه الطبقة عند الولوج للسكن، لذلك نؤكد على أن أهم العناصر حمايتها ودعمها هو توفير عرض سكني مناسب، يلبي حاجياتها ويراعي قدرتها الشرائية.

إننا نعي جيدا أن إيجاد الحلول ليس سهلا، ولكن نحن واثقون أنه بفضل مجهوداتكم وبوجود كفاءات كبيرة في قطاع راكم تجربة طويلة من الخبرة في هذا المجال، فإنكم قادرون على خلق حلول أكثر استدامة ونجاعة لتوفير عرض سكني يتماشى مع مختلف الشرائح الاجتماعية، وخاصة ذات الدخل المحدود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة،

زملائي،

أولا، هاذ المشروع ديال دعم السكن هو مشروع مهم جدا وبتوجيهات ملكية، ويحسب لهذه الحكومة الشجاعة لتنزيله في وقت وجيز، وكذلك لدعم هذه الطبقة الاجتماعية، ولهذا هذه الحكومة يمكن تكون بأنها حكومة اجتماعية بامتياز.

كما أن هذا الدعم تيراعي واحد النقطة اللي هي أساسية، هي بأنه كيساهم مباشرة في الطلب عوض العرض، وهذا شيء أساسي لأنه ما بقاش تيمشي مباشرة عند المنعشين العقاريين، ولكن تيمشي أساسا عند ما هو سوف يستفيد.

ولكن اسمح لي، السيد الوزير، كذلك بغيت ناقش معك بأن هذا الدعم خاذ واحد العبرة بأنه بطريقة أفقية، إذن ولينا جميع جهات المملكة المغربية تقريبا تحطينا في نفس المستوى، وأنا تنعتقد بأنه السكن ديال جهة الرباط أو لا الدار البيضاء ماشي هي القيمة ديالها في واحد جهة أخرى.

إذن، لابد نراعيو ونشوفو واش ما يمكنلناش يتم التنزيل ديال هاذ الدعم

على طريقة جهوية، باش يمكن ليه يكون استفادة أكبر، لأن اليوم يمكن نقولو نجحنا، الحكومة نجحت في هاذ التنزيل ديالها، وبأن واحد العدد الناس استافدو، ولكن خص يكون واحد التقييم فين استافدو هاذ الناس؟ واش استافدو في المدن مثل الرباط، الدار البيضاء، طنجة، مراكش؟ أو لا استافدو في بعض الجهات الأخرى؟

إذن هاذي واحد المقاربة لابد ناخذوها بعين الاعتبار ونشوفو واش يمكن لنا نديرو واحد التصور آخر، ويتم التنزيل ديال هاذ الدعم عن الطريقة الجهوية، وتنعتبر بأن غادي يكون بأنه ممكنة، وكذلك تنعرف الجدية دالحكومة بأن يمكن لها في بعض المسائل اللي تكون إيجابية، يمكن لها تتفاعل مع هذا المقترح.

كما أن النقطة الثانية بأن، اسمح لي السيد الوزير، بأنه الأبناك راه ما تيساهموش وما تيتابعوش هاذ الأمر هذا، احنا تنشوفو حتى في الاستثمار 9% ديال الأبناك اللي تيساهمو في الاستثمار، كيفاش بغيتي اليوم الأبناك غادي يدخلو ويساهمو في هاذ المشروع اللي هو اجتماعي محض؟

أنا ما تنعتقد بأن اليوم كاين واحد المشكل أساسي مطروح ديال الأبناك في المساهمة في هاذ الدعم الاجتماعي.

ولهذا، لابد على الحكومة أن تراجع مع الأبناك وتراجع المواقف ديالها، لأنه نحن اليوم عندنا واحد التوجه اجتماعي، ولابد على كل واحد من استفاد من هاذ البلاد أن يراعي العمل الاجتماعي الذي تقوم به الحكومة، تحت الرعاية ديال صاحب الجلالة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيبات.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا، شكرا على التعقيبات ديالكم.

السيد المستشار،

أنا متفق معك، غير بعض الملفات راه ماشي المدعى بها، هاذي راه مؤسسات عمومية، وزارة المالية، صندوق الإيداع والتدبير، كولشي تيدوز في المنصة، ما تندخلوش في هاذ الشي، لا في الأول، لا في الطلب ولا في (déblocage des fonds)، ولا حتى وعد البيع ولا عقد البيع، إذن هاذ المعلومات كلها صحيحة، واحنا هنا ما تنكذبوش، هاذي الأولى.

ثاني حاجة، بالنسبة كاين بعض التعقيبات غادي نجاوب عليهم من بعد تيجيو في واحد الأسئلة آخرين، باش بلا ما نعاود ونديرو التكرار، ولكن ما فيها باس غنتكلم على مدن، خصنا نعرفو بأن هاذ الدعم المباشر تيخص الطبقة اللي عندها واحد الدخل متوسط، الطبقة اللي عندها واحد الدخل محدود.

أما الناس اللي ساكنين في أحياء الصفيح ما تيعنيهمش مباشرة، هاذيك عندها المعالجة ديالها بوحدها، المعالجة تيمكن تدخل في الدعم المباشر حتى هي، كما تتعرفو دابا في هاذ مدن الصفيح وصلنا بقات 120.000 وحدة، هي اللي بقات، كاين بعض المدن اللي ولاو مدن بدون صفيح تعلنت عليهم، والسمارة كذلك.

دابا اللي بقات 120.000 فيها 62.000 ديال الدار البيضاء، هذا تيكون واحد الشراكة مع القطاع الخاص وكيتدار واحد طلب العرض وكيجيو العروض، جاو العروض بالنسبة للدار البيضاء، كيجيو كاين 2 طريقات، ياكيجيو الناس اللي عندهم البرامج الاجتماعية ديال 250.000، هاذو استفادو ما ضاعوش كيما كان كيتقال قبل غيضيعو، ما ضاعوش، كتعطي 110.000 درهم كتعطيها وزارة المالية، 40.000 درهم كتمشي من الوزارة و100.000 كيجيبها السيد عبر القروض.

وأنا غنرجع للقروض بالنسبة.. صحيح بالنسبة لهاذ الشي ديال القروض والصعوبة في القروض، وكاين ديال 300.000 درهم كتعطي دعم السكن 100.000 درهم، 40.000 درهم الوزارة ديال الإسكان هي 140.000 درهم وكتعطي 60.000 وزارة المالية، كيبقى السيد يجيب 100.000 درهم، وبالتالي هذاك الدعم المباشر ما كيتخصش هاذ الفئة، هادو عندهم واحد (traitement) ديالهم بوحدو، لا علاقة لهم وما تدارش باش يحل هاذ المعضلة هاذي.

المعضلة يمكن نتكلمو عليها من بعد، وبالتالي الأهداف اللي كانت، احنا ملي كنجيبو شي برنامج كيكونو فيه الأهداف، قلنا 75.000 وصلنا لـ 96.000 أشنو بغينا أكثر؟ كنظن بأن البرنامج ناجح وبأن غادي في الطريق الصحيح.

صحيح، بالنسبة للأثمنة ديال العقار على حسب الجهات أنا متفق معكم، ولكن الجهات الآخرين راه الأثمنة ديال السكن الاجتماعي كتكون أقل من 300.000 درهم، كتكون 200.000 درهم كتلقاها، وبالتالي إيلا اعطيناه 100.000 درهم راه كتبقى له 100.000 هي اللي غادي يجيبها، هاذ 300.000 درهم اتخذات بعين الاعتبار المدن الكبرى، هاذي اتخذات بعين الاعتبار.

بالنسبة للأبناك أنا متفق معكم، كان عندنا اجتماع مع "مؤسسة تمويلكم" باش شفنا كيفاش نحلو هاذ المشكل باش يكون واحد الموافقة على العرض تكون (automatique) درنا واحد هذا وغتشوفو مع مجموعة ديال الأبناك باش نشوفو الحل كيفاش يكون واحد التفاهم على واحد المعايير اللي يمكن الواحد يدخل بلاما يكون هناك تدخل ديال الأبناك، تكون منصة اللي يمكن تعطينا الحق ويكون عندنا واحد الموافقة مبدئية على القرض بالنسبة لهاذ السكن.

وبالتالي، كنعاود نرجع وكنقول بأن هاذ الأرقام هي أرقام صحيحة،

(certifiés) جاية من المحافظة، جاية من الضرائب، جاية من وزارة المالية، والأهداف اللي كانت مسطرة راه احنا وصلنا لها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

السؤال الخامس موضوعه "التدابير المعتمدة للعناية بأفراد الجالية المغربية في مجال السكن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مو لاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة المحترم،

حول التدابير المعتمدة للعناية بأفراد الجالية المغربية في مجال السكن، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

كما كتعرفو التعليمات الملكية السامية الرامية إلى إعطاء أهمية للجالية المغربية المقيمة في الخارج، الوزارة تجندت وعبأت جميع مكونات الإدارة ديالها من خلال دوريتين للوزيرة لإنجاح الحملة الوطنية تحت شعار "التعمير والإسكان في خدمة مغاربة العالم".

هاذ الشي كله تدار باش تكون واحد التسهيلات لجميع مغاربة العالم لا في الاستقبال، لا في المساعدة لمعالجة المسائل ديالهم، وفيها أيضا التعريف بالمزايا ديال دعم السكن والعروض الاستثنائية لمجموعة العمران.

كيما تتعرفو مجموعة العمران كتدير واحد العروض استثنائية ولازم نعلمو هاذ الجالية باش حتى هي تستافد منها، وكنفسرو لهم أيضا دعم السكن وأشنو هي المزايا ديالهم.

فهناك تنظيم قافلة متنقلة دازت في 23 مدينة، فضاءات الاستقبال في جميع نقط العبور وفي (les grandes gare) في (TGV[6])، أبواب مفتوحة للوكالات وكاين حتى في شركة العمران كاين الأبواب كلها مفتوحة اللي بغا أي معلومة، وتجديد - هاذي مهمة - وكالات في باريس غيعلن على الافتتاح ديالها اليوم، وهذا غيخلي جميع الجالية يمكن لها تاخذ المعلومة، وتلتحق بهاذ الوكالة باش تأخذ..

وهناك أيضا، كيما كتعرفو المعارض ديال العمران، ديال مغاربة العالم، اللي كتكون فجميع المدن الأوروبية وكتكون حتى فمونريال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مو لاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

نشكركم على كل هاذ التوضيحات المهمة التي تقدمتم بها في معرض جوابكم القيم حول سؤالنا.

وفي هذا الإطار، نهنئ هذه الحكومة على مجهوداتها الكبيرة، التي همت قطاع السكن، الذي عرف دينامية مهمة في هذه الولاية الحكومية، من خلال توجيه المجهود الاستثماري للحكومة نحو النهوض بهذا القطاع، الذي يستأثر باهتمام مغاربة العالم، خصوصا وأن أكثر من 70% من استثمارات الجالية مرتبطة بالعقار، رقم كبير، يعكس مدى صلابة ومتانة وارتباط أبناء جاليتنا المغربية بأرض الوطن، بالإضافة كذلك إلى تحقيق برنامج الدعم المباشر للسكن، نتائج جد إيجابية حيث استفاد منه الآلاف من أفراد جاليتنا المغربية، وقد قدمتم أن 25% استفادت من هاذ البرنامج.

السيد كاتب الدولة المحترم،

نحن واعون بمنهجية اشتغالكم في معالجة ملفات السكن الخاصة بأبناء الجالية المغربية، مجهود كبير يحسب لكم، السيد كاتب الدولة، إلا أنه لازالت هناك ملفات تحتاج إلى مضاعفة جهودكم لحلحلتها، خصوصا المتعلقة منها بالعرض السكني.

لذلك، فإن سعي هذه الفئة لامتلاك السكن يصطدم في أحايين كثيرة بالعراقيل الإدارية وبتعقد المساطر الإدارية، فبالرغم من أهمية إصدار الدورية المشتركة بين وزارة الداخلية ووزارتكم، إلا أن أثرها على الواقع بقي محدودا جدا.

إذن، أصبح من الضروري تشجيع أبناء الجالية على بناء محلاتهم السكنية في أرض آبائهم وأجدادهم، لتجسيد العلاقة الروحية ما بين مغاربة العالم ووطنهم الأم، انسجاما مع التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ومع المقتضيات الدستورية التي تهم هذه الفئة وهذا المجال.

ولأجل ذلك، نطالبكم، السيد كاتب الدولة، بالإسراع في إخراج قانون خاص بالبناء في العالم القروي، وبتفعيل تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع

[6] **T**rain à **G**rande **V**itesse.

وتيرة الرقمنة الخاصة بمجال السكن، لضمان معالجة هذه الملفات العالقة في آجال معقولة، حتى يتمكن مغاربة العالم من الاستثمار في قطاع السكن أو امتلاك عقارات سكنية تعزز من ارتباطهم الوثيق بأرض الوطن.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة، للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

بعجالة، شكرا على التعقيب ديالكم.

هو فالوكالة الحضرية هي الأبواب مفتوحة فذيك الوقيتة اللي كيكون فيها الجالية المغربية كتدخل، وبالتالي كتكون مساعدة تقنية وإدارية لحل جميع المشاكل ديالهم، جميع الملفات ديالهم في أسرع وقت.

احنا واعيين بالأهمية ديال الجالية المغربية، وبالنسبة للعالم القروي، هذاك غادي يجي فسؤال آخر غادي نعقب عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس، موضوعه "إصلاح منظومة التعمير والإسكان".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لتقديم السؤال.

تفضل، السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

عن منظومة التعمير والإسكان، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

الوزارة عملت على إصلاح منظومة الإسكان والتعمير، هنا غنتكلم لكم على منظومة الإسكان والتعمير، كيخص السيدة الوزيرة، والوزارة عملت جميع الإصلاحات الممكنة، واتخذت بعين الاعتبار التحديات الحالية للسكن والمشاكل ديال السكن وارتفاع الأسعار.

وهناك أيضا البناء العشوائي، ولهذا تمت مراجعة البرامج السابقة، هناك سياسات جديدة للدعم المباشر للسكن بالنسبة للطبقة ذات الدخل المتوسط والمحدود، هاذ المراجعة ديال البرامج السابقة وجات عن طريق البرنامج الملكي.

تسهيل الوصول إلى التمويلات هي بالنسبة لـ (les garanties) اللي كيتعطاو بالنسبة لـ "فوكاريم" بالنسبة للناس اللي عندهم وحدة أقل من 300.000 درهم، وتسوية البناء العشوائي، كيف ما كتعرفو هناك خرجات دورية لتسوية البناء غير القانوني اللي تدار، وهناك أيضا بالنسبة للعالم ..- وسأتكلم هنا عن العالم القروي ونهضر على الدواوير - هناك دورية اللي كتمكن من تحديد المدار ديال الدوار، وبالتالي هناك أيضا بعد اللجنة الاستثنائية اللي كتخرج باش كتعطي بعض الاستثناءات كتكون لجنة محلية.

هناك أيضا تطوير البنية التحتية ومعالجة المباني الآيلة للسقوط، هنا التجديد الحضري هذا كله كيعاون على إصلاح منظومة الإسكان.

تحفيز البناء العمودي، هنا كنحاولو نعطيو الناس اللي كيديرو أكثر (l'espace vert) ونحاولو نشجعو تحفيز البناء العمودي والشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس للرد على التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس،

أتدخل اليوم لمساءلة منظومة التعمير والإسكان، هذه المنظومة التي أصبحت عنوانا للاختلالات البنيوية والإقصاء الاجتماعي وتنامي الفوارق المجالية، أرقام مقلقة وفشل في الاستجابة لحاجيات المواطنين حسب المعطيات الرسمية.

إن العجز السكني لا يزال يتجاوز 300.000 وحدة سكنية، ورغم البرامج التي أطلقت منذ سنوات من برامج "مدن بدون صفيح" إلى السكن الاجتماعي 250.000 درهم، فإن الواقع يبين محدودية الآثار، فقط 60% من الأسر المستفيدة فعلا من برامج السكن الاجتماعي هي الفئات المستهدفة، أما الباقي فاستفادت منه فئات ميسورة أو مضاربون عقاريون.

السيد الوزير،

في بعض الأقاليم مثل الدار البيضاء، مراكش، طنجة، الجديدة، سلا، سيدي بنور مازالت الأحياء الناقصة التجهيز تتمدد، بل ظهرت أحياء جديدة على هامش المدن بدون أدنى تجهيزات أو بنية تحتية.

السيد الوزير،

الملاحظ أن وثائق التعمير توضع بناء على اعتبارات غير شفافة، تخدم مصالح بعض الجهات العقارية، التي يتم تهيئة مساحات خضراء في التصميم ثم تحول بعد سنوات قليلة إلى مشاريع سكنية فاخرة وتجارية.

غياب العدالة المجالية في توزيع مشاريع السكن، السيد الوزير، هناك أقاليم لابد نذكر مراكش عاوتني، فاس، الدار البيضاء، طنجة، الجديدة، سيدي بنور، تعرف شبه غياب لمشاريع الإسكان الموجهة للفئات الفقيرة والمتوسطة، المواطن في هذه المناطق مضطر للبناء العشوائي بسبب غياب العرض العقاري المؤطر أو تعقيدات المساطر أو حتى غياب التمويل البنكي، راه ذكرتيه السيد الوزير.

في إطار برنامج "مدن بدون صفيح" يتم ترحيل آلاف الأسر إلى مشاريع بعيدة عن مراكز الشغل بدون نقل، مدارس، مراكز صحية وهذا ما حول هذه المشاريع إلى غيتوهات جديدة للفقر والتهميش بدل أن تكون بديلا حضاريا حقيقيا.

السيد الوزير،

بناء على ما سبق، نتقدم باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالمقترحات التالية:

- ✓ مراجعة شاملة لوثائق التعمير ولو أن السيدة الوزيرة ما كايناش اليوم، المهم الحاضر يبلغ الغايب، عبر إشراك فعلي للمنتخبين والمجتمع المدني لضمان التوزان بين التوسع العمراني وحقوق السكان؛
- ✓ تبسيط مساطر رخص البناء الفردي، خاصة في الجماعات القروية وشبه الحضرية؛
- ✓ إحداث مرصد جهوي للتعمير يعنى بتتبع الخروقات وضمان الشفافية في منح الرخص والتجزئات العقارية؛
- ✓ إحداث آلية لمواكبة الأسر المرحلة نحو السكن البديل، تشمل النقل، التعليم، المرافق الصحية، تجنبا لإعادة إنتاج التهميش في أشكال جديدة.

السيد الوزير،

أي تأخر في الإصلاح هو استمرار لإنتاج الفوارق وتكريس الهشاشة في الحواضر كما في القرى.

لذا نؤكد على ضرورة إعادة النظر في فلسفة التعمير، بوضع المواطن في صلب السياسات، لا فقط كمستهلك للوحدات السكنية، بل كفاعل في نسيج حضاري متكامل، كذلك بإخراج ميثاق وطني جديد للتعمير والإسكان، يربط بين التهيئة المجالية والعدالة الاجتماعية، ويراعي الخصوصيات الترابية ويقطع مع منطق المضاربة العقارية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

أنا اخذيت كاع التعقيبات ديالك.

غير باش نرجعو، كما قلت لك السيد المستشار، هناك مراجعة البرامج السابقة، هذا هو الإصلاح اللي درنا، البرامج السابقة أشنى هي؟ هي اللي هضرت عليها اللي فيها المشاكل، هضرت على برنامج السكن الاجتماعي اللي هوما خارج المدينة، احنا أشنو درنا؟ إعادة مراجعة البرنامج، وحيدنا ذاك البرنامج وقف، مشينا دابا للدعم المباشر، إذن هذاك الشي اللي بغيتي راه درناه، هاذي الأولى.

ثاني حاجة بالنسبة للتصاميم الحضرية اللي من بعد 4 سنين تيوقعو الاستثناءات، أولا الاستثناءات ما بقاوش، ثاني حاجة احنا عاد جينا باقي ما دازت 4 سنين باش نشوفو شكون اللي غادي يديرها، ياله تحطو التصاميم الجدد في عدة مدن، هاذ الشي يمكن ما تيعنيناش احنا ولكن تيعني ناس آخرين، يمكن.

هناك أيضا المعالجة ديال المباني الآيلة للسقوط أيضا والتجديد الحضري، هذا جا مع القانون 94.12 اللي هذا جا باش يحارب هاذ الممارسات القديمة، باش يكون هناك واحد التتبع، باش يكون هناك واحد السكن، باش يكون هناك واحد الحفاظ على السكن اللي موجود فالمدينة العتيقة، وبالتالي تنظن بأن هناك إصلاحات تدارت جذرية بالنسبة للإسكان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "خطر المباني الآيلة للسقوط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

في الحقيقة، خطر المباني الآيلة للسقوط هو موضوع سؤال الفريق الاستقلالي، غير أني أستأذنكم للقول: إلى متى سنبقى من المتفرجين على تراث؟ على هوية مغربية؟ ونجيو نطبلو ونقولو (Attention) راه كاين خطر، معنى أننا اعترفنا واسمحنا في هاذ التراث، هذا اللي تيميز بلادنا من المآثر، من الأشياء النفيسة اللي خصنا كمغاربة نفتخرو بها.

صحيح، الحكومة ما مقصراش في الدعم، وخلقت واحد الوكالة ديال المآثر

التاريخية في بعض المدن التاريخية العريقة، هاذ الوكالة ما تمشاتش، واليوم يصعاب علينا أننا نصلحو أو نرمو المدن العتيقة، نظرا لصعوبة الولوج إلى الإصلاح من جهة وللتكاليف من جهة أخرى ولتشابك البنايات، واحد تيتشابك مع المنزل أو الإقامة الأخرى.

السيد الوزير،

أنا ما تنقولش من هنا، واخا الغياب ديال السيدة الوزيرة المنصوري، دارت واحد المجهود جبار، اللي مشكورة عليه، وانتوما الحمد لله راكم تتسايروه وتتجتهدو، ولكن أقول أننا مقصرين، مقصرين قلتها غير بشوية، مقصرين لأننا لم نستطع حل هاذ المشكل، وما قولنا في هذه آثارنا تدل علينا؟ أش من آثار بقات لنا ملي تنشوفو الهوية نتاعنا تضيع واحنا تنتفرجو؟

فالرجاء ما نبقاوشي من المتفرجين بقدر ما أننا نوليو من المساهمين وعتق ذيك التراث اللي هو الهوية ديالنا مجموعين كمغاربة، الدور اللي فيه الزليج، اللي فيها الزخرفة بالجبس، اللي فيها الزخرفة بالعود، راه إيلا مشات هذا جزء من الهوية المغربية تيضيع لنا.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

تكلمتي بحرقة وكاع عندنا حرقة على المدن العتيقة.

غير باش نرجعو نحطو في السياق المباني الآيلة للسقوط، كاين ديال المباني العتيقة وكاين اللي خارج المباني العتيقة متفق معك.

المباني العتيقة كتحط لنا مشكل كبير ولازمنا نحافظو عليها، هناك هاذ المخاطر هاذي تهدد حياة الساكنة في الأنسجة العتيقة والمباني السكنية القديمة، هنا خصنا ندبرو قبل قانون 94.12 ومن بعد القانون 94.12.

قبل دخول حيز التنفيذ القانون 94.12 كانت هناك 83 اتفاقية اللي كانت مخصصة لمعالجة هاذ المباني الآيلة للسقوط، كانت كتخص 2012 كان الإحصاء ديال 43.000 مبنى، فيها 30.000 ما بين الدار البيضاء، فاس ومراكش، وصلنا 25 في الدار البيضاء، 70% فاس، مراكش وسطات والأسر 78.000، وهاذو كانو كيمشيو بالطريقة ديال.. كيمشيو للسكن الاجتماعي ديال 250.000 والتكلفة ديال المباني اللي كتكلف 140.000.

لكن، بعد دخول حيز التنفيذ ديال القانون 94.12 اللي بقا واخا دخل بقى حتى المجيء ديال السيدة الوزيرة في أواخر 2021 اللي عاد اعطاتها (les moyens) باش تقدر تخدم هاذ الوكالة.

هاذ القانون عندو مقاربة جديدة في تحديد المسؤوليات، المسؤول الأول على الإصلاح هو السيد اللي ساكن، كاري ولا شاري هو اللي ساكن خصو هو المسؤول الأول، مسؤولية رئيس الجماعة، رئيس الجماعة إيلا كان هناك خطر هو المسؤول هو لازم يراسل السيد اللي ساكن باش يقول لو يصلح وإيلا كان خطر كيطلب من القوات باش يخرجوه، هاذ الشي جا، احنا جينا لقينا هاذ القانون.

هاذ القانون فيه بعض النواقص، فيه واحد التدخلات ولازم إعادة النظرة فيه، احنا جينا لقينا ياالاه دابا 3 سنين عاد كنشوفو واش غادي نقدرو أشنو هوما النواقص وأشنو نقدرو نحسنو فيه.

اللجوء إلى اللجان الإقليمية حيث اللجان الإقليمية برئاسة العامل ولا الوالي هي اللي تتكلف هي اللي كتدير التتبع، لا بالنسبة للجرد ولا بالنسبة للخبرة التقنية، هي اللي كتعطيك أشنو هوما المناطق اللي خص يتدار لهم هاذ الجرد وهاذ الخبرة.

بالطبع، كاينة الوكالة كتدخل باش تقوم بها عمليا ولكن تحديد المدار اللي يكون فيه هاذ معالجة ديال المباني الآيلة للسقوط ولا التجديد الحضري باش نحافظو على هاذ التراث وأنا متفق معك، هذا كيتدار اللجنة الإقليمية هي اللي كتفعلو.

احنا الوكالة قامت - دابا عندها مقاربة استباقية كتشوف قبل ما نوصلو للخطر كتحاول تتدخل - درنا واحد الدورة على الجهات كنشوفو بأن عندنا لحد الآن إيلا بغيتو تعرفو اللي مبرمجة 33.000 وحدة اللي غيوقع فيها الخبرة وغيوقع فيها المعالجة، كاينة مراجعة 2025.

كاين ديال واحد طريقة العمل ولت مع الجهات، هناك اتفاقية مع الجهة ومع المدينة، والجهة كتدير واحد الصندوق اللي كيمكن انتوما تتعرفو إيلا كان السيد اللي ساكن ما عندوش باش يدير الإصلاح كتدخل الوكالة عن طريق هذاك (le fonds) باش كتدير ذاك الإصلاح ومن بعد كتحاول استرداد هذيك المبالغ، هي صعيبة، بعض الناس ما عندهومش باش يديرو الإصلاحات واحنا كنتفهمو هاذ القضية.

ولكن اللي بغيت نشير له وهو مهم جدا ما خصناش نديرو الخلط ما بين أحياء بغينا نقلوها وكنجيو كنقولو لا راه الوكالة خصها تدخل وتعطينا فين يسكنو وما بين المعالجة، حيث الوكالة كتدير غير المعالجة ديال المباني، هاذ الشي اللي كتدير..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "إشكالية الإسكان ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

كيفما جا في المداخلات السابقة ديالكم، بلادنا وخلال هاذ 25 سنة الأخيرة عرفت واحد الدينامية كبيرة في قطاع الإسكان والحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن الوطني، صدرت مجموعة من البرامج، ومجموعة من الخطط من قبيل مدن بلا صفيح، القضاء على السكن غير اللائق، الدعم للسكن الاجتماعي، وصولا للبرنامج اللي جات بهم الحكومة ديالكم ديال الدعم المباشر للإسكان، سعيا منها لتنزيل واحد الرؤية ملكية سديدة ذات بعد اقتصادي واجتماعي للنهوض بقطاع التعمير ببلادنا، واستنادا منها على واحد الحمولة دستورية اللي كتجعل من الحق في السكن من الحقوق الأساسية للمواطن المغربي.

على هاذ الأساس كنساءلوكم على مستجدات قطاع الإسكان ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

هنا اعطيتيني الفرصة باش نتكلم على ذاك العجز السكني اللي تكلم عليه السيد المستشار، اللي دابا 353.000 اللي كاين وحدة، ما نساوش بأن 2002 كانت 1.200.000 وحدة، ودابا في 2023 راه 300.. سمعتيني السيد المستشار، لا أنا غير حيث جاوبتو على 353.000 وحدة.

هناك تسريع وتيرة القضاء على دور الصفيح، أن الوتيرة طلعات باش إن شاء الله 2026 نكونو كملنا.

من بعد الإشكاليات والإجراءات اللي اتخذت هي المعالجة دالمباني الآيلة للسقوط اللي تكلمنا عليها والتجديد الحضري، هاذو كلهم غادي يساعدونا باش يكون عندنا واحد البيئة باش نقدرو نديرو هناك توفير العقارات وتكون هناك بيئة للسكن.

هناك أيضا توفير العقارات اللي غتجي من طرف العمران، العمران اللي غتعطي واحد من هنا لـ 2028: 147.000 وحدة باش يمكن لها توفرها لدعم السكن.

هناك أيضا ما نبقاوش نهضرو غير على الاقتناء، كاين هناك أيضا هيكلة سوق الكراء، هناك ورش كبير، الوزارة هي تتخدم عليه الآن باش تشوف كيفاش تهيكل هاذ سوق الكراء اللي السومة ديالو مرتفعة والكراء هو مهم، لأن المهم كيمكن كيعطي واحد (la mobilité) للناس يمشيو من مدينة لمدينة، يمشيو لفرص شغل كبيرة، وبالتالي ما نبقاوش نهضرو غير على الاقتناء، خاصة في المدن الكبرى، السومة الكرائية كبيرة جدا، وبالتالي كنخممو باش تكون هناك واحد المؤسسات عمومية اللي يكون عندها واحد الوحدات اللي كتكريهم، وكتمكن السيد اللي واخذ ذاك الكراء من السومة الكرائية ديالو يكون عندو واحد الادخار اللي غيمكنو بعد 5 سنوات ولا 6 سنوات يكون عندو واحد المبلغ من المال اللي غيخليه حتى هو يشتري واحد الشقة.

وبالتالي خصنا نردو البال، لا بالنسبة لإشكالية، ما كاينش غير إشكالية الإسكان، كاين عدة ورشات كبيرة ديال كأس العالم 2030، هناك ورشات كبيرة، هناك ورشات ديال الإسكان وبالتالي هناك ارتفاع ديال المواد، وهناك ارتفاع ديال اليد العاملة، وهنا خصنا تكون واحد الالتقائية ما بين هاذ السياسات كاملة باش ما يوقعش واحد التضخم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ولكن في الواقع أن تصنت بإمعان للجواب ديال السيد كاتب الدولة، أنا ما عرفتش علاش جرنا للمباني الآيلة للسقوط ولا لكأس العالم ولا الكراء، ولكن نحاول نخلي الموضوع، ونحاول نتناقش معه في المحاور الأساسية، كيفما جات في السؤال ديالي.

للأسف البرامج اللي مشينا فيها فهاذ 25 سنة الماضية ما قدراتش تحقق 100% ديال النتائج المبتغاة، ولا النتائج المتوقعة على أساس الميزانية الضخمة اللي ترصدات لها، احنا في نظرنا في الفريق الحركي الأسباب كتمحور فواحد 3 الأبواب أساسية:

الباب الأول: هو فيما له علاقة بالقوانين التنظيمية ديال القطاع.

للأسف، احنا اليوم مدعوين أننا نعجلو بالإخراج ديال المدونة العامة للتعمير، جميع المتدخلين اليوم تيدخلو حسب القانون 92.12، أو لا على حساب الدوريات المشتركة اللي تتكبل اليد ديال المسؤولين النزهاء وتتفتح واحد المساحة رمادية لواحد القلة من المسؤولين، لا منتخبين، لا رجال السلطة ولا حتى المنعشين باش يديرو بعض التجاوزات.

هاذ المدونة هاذي ربما غادي تكون الأساس باش نسرعو بالإخراج ديال الوكالات الحضارية للتعمير، اللي بإمكانها أنها تحد مع هاذ البيروقراطية القاتلة في مجال الإسكان.

الباب الثاني: هو ما يتعلق بالتمويل المالي والنقدي.

للأسف، الدولة ما قدراتش تحط الضمانات الكافية باش المؤسسات البنكية تواكب لاسيما المنعشين العقاريين الصغار، لاسيما في أوقات الأزمات باش تكون عندهم واحد السيولة مالية باش يباشرو ويجددو المشاريع ديالهم، وما قدراتش أنها تراقب نسب الفائدة اللي كتفرض على المستفيدين الصغار من المواطنين، للأسف، دين الكراء تيرهقهم مدى الحياة ديالهم.

الباب الثالث: هو فيما يتعلق بالمقاربة المجالية.

للأسف، خلال هاذ 25 سنة الأخيرة جميع البرامج ركزت على المدن، كما لو أن المواطن المغربي في الجبل والقرية ما شي من حقه أنه يسكن في واحد السكن لائق، وأنه يتكتب عليه يبقى في الديور البراريك وفي الديور ديال التبن.

وجا المشروع الأخير ديال الحكومة ديالكم باش يجدد هاذ المقاربة القديمة، واحنا استمعنا لهاذ الأرقام ديالكم، قالتها الوزيرة هاذ السيمانة اللي فات، تتهضرو على 43.000 ملف، ولكن راه ما بين السطور كاين 35% في جهة الدار البيضاء الكبرى، 32% فاس- مكناس، 12% الرباط، واش الناس اللي في المدن الأخرى ما شي من حقهم يستافدو؟

غادي تجاوبونا، هوما اللي ما دفعوش.

ولكن للأسف، راه البرامج كيف ما تحطات راه هي تحطات بالمقاس باش يستافدو منها فقط سكان المدن.

إيلا سمحت ليا الرئيس، بما أننا تنهضرو على الجبل، ما يمكنش ما نفتحوش معكم نقاش حول وضعية سكان الحوز اللي تضررو بالزلزال على بعد عام ونصف، راه هاذ الشي تيضر في الخاطر، تنشوفوهم مازالين في الخيام ومازال ما تعادش الإيواء ديالهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان:

شكرا السيد المستشار.

بالفعل انتوما في الفريق الحركي، انتوما كنتيو فالحكومة السابقة، انتوما اللي كنتم شادين هاذ القطاع، أش درتيو؟

انتوما اللي عندكم هاذ المشكل اللي خليتيوه لنا، لا هاذ المباني الآيلة للسقوط، لا بالنسبة للبرامج ديال السكن الاجتماعي، ما احنا، احنا عاد أول مرة دخلنا ليه.

لا قال الحركي، انا جاوبتو على الفريق الحركي، هاذي الأولى.

ثاني حاجة، بالنسبة للحكومات المتعاقبة لتقديم البرامج السكنية، ذاك الشي علاش جاوبتو.

ثانيا، اللي خصك تعرف السيد الرئيس، فـ 2012 كانت مليون ومئتين عجز في السكن، وصلنا 353 في 2023، الوكالة تدارت في 2016..

خليني نتكلم، أنا اللي تنتكلم السيد الرئيس، لا اسمح لي.

عندك الوكالة تدار القانون وما تفعلاتش الوكالة حتى جات هاذ الحكومة عاد تفعلو الوكالة، والمعالجة علاش؟

حيث حتى هي تتخص السكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد كاتب الدولة على المساهمة القيمة معنا.

ونرحب بالسيد وزير العدل.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لوزارة العدل، موضوعه "مآل مدونة القانون الجنائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أنا حتى أنا، السيد الوزير، غادي نسولك على مآل مدونة القانون الجنائي، ولكن ما تقولش ليا الحكومات السابقة.

نفتح معكم اليوم نقاش القانون الجنائي ونستحضر الضغط التشريعي المرتبط بمشاريع الإصلاح التشريعي لمنظومة العدالة، ونثير بالخصوص أهمية القوانين المرتبطة بحماية الحقوق الأساسية، وخاصة القانون التنظيمي للدفع بعدم الدستورية وقانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، ونحن سنستعمل معكم مصطلح "المدونة مجازفة"، في ضوء الصعوبات الفعلية في الحديث عن المدونة للقانون الجنائي في ضوء هندسة تشريعية وزعت المضامين الجنائية على مختلف النصوص التشريعية، فمن النادر أن تصادف نصا تشريعيا لا يتضمن موادا من القانون الجنائي.

واليوم، سنصوت على قانون رقم 33.22 يتعلق بالتراث، يتضمن مجموعة من النصوص اللي فيها التجريم والعقاب، فما مآل مدونة القانون الجنائي السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضل، السيد الوزير المحترم.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

لن أخفيك سرا، أنه القانون الجنائي تم على مستوى قطاع العدل حتى انتهينا منو منذ مدة، هناك نقاش حاد داخلي حول القانون الجنائي، القانون الجنائي فيه تعبيرات، إما تعبيرات حداثية، إما تعبيرات أي تعبيرات المعاصرة وتعبيرات الأصالة، جامع بجوج، فاق هاذ النقاش تقريبا سنتين، وارتفع من مستوى إلى مستوى، على مستوى الخبراء، ثم على مستوى ديوان الوزير، ثم على مستويات أخرى، ومازال النقاش حادا، لم نحسم فيه بعد.

هل أنا متفائل أم متشائم؟ واش غيجي هاذ القانون أو لا ما غيجي؟ أنا متشائم، لم نحسم، لن نكذب عليك، الموضوع فيه مناقشة حادة، توجهاتي معروفة، هناك من يرى خلاف ذلك ومازال الخلاف.

إذا لم يأت القانون الجنائي بقناعات يحملها الوزير وتحملها الحكومة في مجال البرنامج الحكومي، فمن الأحسن ألا يأتي.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

أحد السادة المستشارين، في إطار التعقيب.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

فالحقيقة، السيد الوزير، ما عرفتش كيفاش غادي نتفاعلو مع هاذ الجواب المتشائم، واحنا ما تعودناكش متشائم، السيد الوزير، "متشائل" نص نص، 50%.

واحنا كبرلمانيين بغينا نعاودو نحفزو النقاش، باش أنه هاذ الورش ديال إصلاح مدونة القانون الجنائي يتحسم فيه، لأنه فالواقع هاذ الموضوع هو ماشي نوع من الترف في النقاش، ولكن أنه كيعني واحد الفئات لا يدافع عنها أحد، هي فئة الإنسان اللي كيتوضع في مواجهة القانون الجنائي.

أنا فعلا حتى أنا غادي نخرج بواحد النفس محبط من خلال هاذ السؤال هذا، لأنه احنا سنشارف الولاية الثالثة من بعد دستور 2011، اللي مفروض على أنه العنوان ديالو هو دستور الحقوق والحريات، وباقي ما لاءمناش المقتضيات الجنائية مع الدستور المغربي، اللي تبنى المبدأ ديال الموافقة ديال المقتضيات القانونية ديال التشريع المغربي مع مجموعة ديال الاتفاقيات الدولية، وبالتالي فمجموعة ديال المقتضيات القانونية تحتاج إلى ملاءمة فهاذ الإطار هذا.

كاين صعوبة حتى بالنسبة للسلطة المكلفة بإنفاذ القانون في التعاطي مع النصوص ديال القانون الجنائي أكل عليها الدهر وشرب، مجموعة ديال الجرائم ومجموعة ديال النصوص تعود إلى زمن الحماية، وبالتالي حتى في إطار السلطة ديال تفريد العقاب وتمتيع هاذ الفئة ديال المتهمين بمقتضيات جنائية تراعي هاذ المبدأ ديال الحقوق والحريات اللي سنو دستور 2011، فهناك واحد الصعوبة عملية فائقة.

وبالتالي، فنحن سنعاود التأكيد بملحاحية على التسريع بإخراج ورش مجموعة القانون الجنائي في أقرب وقت ممكن.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

أنا متمنياتي مثل متمنياتك، أريد أن يكون هناك قانون جنائي جديد، لأن هناك كثير من الإشكالات مطروحة في المجتمع يجب التعامل معها، وسائل التواصل الاجتماعي، الهجوم على الحياة الخاصة، الذكاء الاصطناعي، ثم التطور، ما يمكنش تبقى دولة عندها السجن المؤبد، أشنو هو السجن المؤبد دابا؟ الدولة تتسد عليهم؟ لكن نراعيو لهم. الإعدام، أشنا هو دابا الإعدام؟ هو انتقام للدولة؟

هاذي أمور اللي خصنا نتعاملو معها من نوع من الجرأة والشجاعة ونعيدو فيها النظر، ما بقات عندها حتى معنى، وكيفاش غادي نتعاملو معها؟ تطرح إشكالات كبيرة، حتى لا تكون مشاكل داخل المجتمع القانون هو الحل، القانون هو الجواب، وحينما يكون هناك جواب للقانون يكون استتباب الأمن والاستقرار.

المشكل الموجود في الحقيقة هو أي قانون جنائي نريد؟ هل نريد قانون جنائي حداثي يتعامل مع القضايا وفقا للرؤية الجنائية الحديثة؟ أم نريد أن نمارس - ما بغيت نستعمل بعض الكلمات حتى لا يقال أنني ضد الدين - أن نمارس ممارسات تجاوزها الزمن، إما أن نأتي بقانون جنائي قوي، حداثي، يتعامل مع الجريمة، ويجب أن يأتي أكله، جبنا العقوبات البديلة، ولكن يجب أن يأتي قانون جنائي كله متكاملا، ونفتحو فيه نقاش.

وأنا أعتقد أنه لا يجب أن نخاف من النقاش، خاصة في المجال الجنائي، لا يجب أن نخاف منه، هاذوك أولادنا، خطؤو أو لا ما خطؤو، هاذوك أولادنا، نتعاملو معهم قانونا، هذه هي الدولة، وتكون عندنا الجرأة وتكون عندنا النزاهة باش نتعاملو معهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "تعويضات حوادث السير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

حول التعويضات عن حوادث السير، نسائلكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على السؤال.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

شكرا على السؤال.

أعتقد أكبر القوانين المعوقة أو المنحرفة في الترسانة القانونية المغربية هي مدونة السير ظهير 84، سيء جدا، لأنه يعطي تعويضا للأثرياء ويعطي بعض الفتات للفقراء، لأنه يحتسب التعويض بناء على الدخل، الدخل هو الذي يحدد، وناقشنا هذا الموضوع وكان فيه هدفين بالنسبة لي كوزير، الهدف الأول إعادة النظر في قانون ظهير 84 وكذلك في "صندوق مال الضمان"، حيث أعدنا النظر في ضبط الآجالات والمساطر، عاودنا النظر كذلك في الحد الأدنى للأجر، باش نرفعو منو، المفترض باش يمكن لنا.. ناقشنا كذلك التقادم، ومشينا في أننا أعدنا النظر في مدونة الشغل كلها، وأدخلنا تصرفات ووقائع أخرى لم يصل لها ظهير 84، انا نعطيكم مثلا، الطراموای، ما هو الطراموای؟ هل هو حافلة؟ هل هو سيارة؟ كيف سيكون التعامل مع الطراموای؟

لذلك، نصينا فيه، ونحن نعيش في الحقيقة واحد.. عندنا واحد الاجتماع الأسبوع، الاجتماع الأخير باش يجي القانون للبرلمان، انتهينا منه.

رفعنا الحد الأدنى للأجر من 9270 درهم اللي كاينة الآن إلى 14.270 درهم، بعد نقاش ومع شركات التأمين ومع وزارة المالية... إلخ. تبقى "صندوق مال الضمان"، "صندوق مال الضمان" طرح مشكل، حينما عقدنا أول اجتماع لـ"صندوق مال الضمان"، اللي هو جزء لا يتجزأ من عملية حوادث السير، ما هو "صندوق مال الضمان"؟ هو الصندوق الذي يؤدي حينما يكون الشخص الذي ارتكب حادثة سير ليس مؤمنا أو فيه وسائل من الوسائل سقوط التأمين.

قلنا مزيان، هاذ "صندوق مال الضمان" درنا عملية حسابية شحال تيأدي؟ ما تيأديش، شحال تيخلص المحامي اللي تينوبو عليه؟ ما تيخلصهمش، شحال تيرد للمصاريف القضائية؟ ما تيردهاش، وداير فلوس واحد مجموعة ديال الملايير عندو في الحساب والراجل جالس، والمدير العام جالس، ما عندو مشكل، والناس تتغوت والمحامين تيغوتو والدنيا نايضة، هو معني، وتيمشي تيخلص الضرائب والضرائب على الفلوس اللي مجموعة عندو، لو كان خلص الناس كون خصمها من الضرائب.

فعلا كان نقاش مع وزارة المالية، هذاك المدير مشى، جا مدير آخر، قال لك أنا مستعد نحل المشكل، قلنا لو ياله تفضل، تبعنا معه الأمور وشفنا معها الأمور، لأنه ما كانش تيأدي، كانوا المحامين تيديرو الحجز على الحساب ديال هاذ الصندوق هذا، لدرجة أن الحجوزات اللي وقعت وصلت إلى 186 مليون درهم، محجوزة في البنوك، ما عندك الحق تمسها، لأنه هذاك السيد ما بغاش يخلصها.

تدخلنا وقلنا أودي لا، خصنا نخلصو الناس، فعلا قام السيد المدير المحترم الجديد بإشراف السادة وزيري المالية حول هاذ الموضوع.

في عام 23 حتى لعام 24 خلصنا 90 مليون درهم، حوالي 91 مليون درهم، في عام 25 إلى 30 أبريل، 43 مليون درهم، التزمو معنا وتيخلصو الآن، وأنا متبع مع وزارة المالية تنقلول لهم خلصو لهاذ الناس، "صندوق مال الضمان" عندو واحد النسبة تياخذها خصو يخلص، ما عندها حتى معنى الدولة ما تخلصش..

وفعلا تيخلصو، احنا غاديين في هاذ الاتجاه أننا نخلصو لجميع المداخيل، أعطيناهم فرصة باش ما ينهارش الصندوق، وتيخلصو، إن شاء الله، غادي نخلصو كولشي في السنتين المقبلتين، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الوزير المحترم على مختلف المعطيات التي قدمتم في هذا الجواب، والتي تعكس حرصكم الشديد على تحقيق نتائج متقدمة في هاذ الموضوع، الذي أردنا من خلاله بسط معاناة ضحايا حوادث السير في الحصول على مستحقاتهم من "صندوق ضمان حوادث السير"، حيث نتلقى شكايات العديد من المتضررين حول معاناتهم من البطء الشديد في الحصول على تعويضاتهم، وهذا التأخر في تنفيذ الأحكام لا يقتصر على أشهر قليلة، بل يمتد هذا التأخير إلى سنوات عديدة، لاسيما الذين يعانون من إعاقات صعبة نتيجة تلك الحوادث.

السيد الوزير المحترم،

نحن نتابع المجهودات الجبارة التي تبذلونها لحل هذا الإشكال، بما في ذلك الاجتماع الذي عقدتموه بالدار البيضاء، رفقة السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية حول الموضوع، ونلمس إرادتكم الصادقة في معالجة الاختلالات التي يعرفها هذا الصندوق، وعلى رأسها إقرار نظام معلوماتي يصرف التعويضات

بالشفافية والأسبقية والوضوح التام.

ونحن كذلك متيقنون أن إصراركم وعزمكم على معالجة هذا الموضوع سيعطي أكله في القريب العاجل، إن شاء الله، مثل نجاحكم في تحديث بنايات المحاكم والرفع من مستوى الموارد البشرية والعناية بأوضاعها، من خلال المصادقة ولأول مرة على النظام الأساسي الخاص لموظفي كتابة الضبط.

بل إن إصراركم سيمكننا من تدارك التأخر في المجال التشريعي مثل قانون الشيك الجديد والقانون الجنائي الجديد وقوانين المهن، كقانون المحاماة وقانون الموسيقيين وقانون العدول وغيرها من القوانين التي سهرتم بالليل والنهار في السنتين الأوليتين من عمر الحكومة الحالية، حتى جهزتموها وأحلتموها مبكرا على باقي الأطراف المعنية، في انتظار المصادقة عليها وإحالتها على البرلمان.

السيد الوزير المحترم،

إن التأخر في مشاريع الإصلاح التشريعي التي انتهيتم منها بالسرعة والجدية المعهودة فيكم، ونحن على نهاية الولاية الحكومية، بات أمرا غير مقبول، فالإصلاح المستعجل والضروري يعتبر قضية تهم تطوير عدالتنا، وتهم كل المهنيين القانونيين والقضائيين وتهم حق المجتمع في تدارك عقود من تأخر، وتهم كذلك حق الدولة في مواكبة عدالتها للتحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي

لذلك، نتمنى صادقين من الحكومة الموقرة أن تتدارك الأمر في هذا التأخير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "الأطفال في نزاع مع القانون".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

طرح الموضوع المتعلق بالأطفال في نزاع مع القانون على مستوى المؤسساتي، نعرف أنه بذل جهد كبير من أجل حماية الطفولة، لا على المستوى المسطري ولا على مستوى القانون الموضوعي.

الإشكالية هي ديال المؤسسات والتنازع ديال المؤسسات فالإشراف على هذا الملف، بين قطاع الشباب والثقافة والتواصل في مراكز حماية الطفولة، قطاع التضامن في مراكز الرعاية، القطاع ديال السجون في مراكز ديال الإصلاح وديال الأحداث، وكاين واحد الوعد اللي هو تكون عندنا واحد الوكالة وطنية لحماية الطفولة.

وعلاش تنعاودو نأكدو فالفريق الاستقلالي اليوم على هاذ السؤال؟ لأنه تنلمسو واحد التنامي كبير ديال ظاهرة العود وظاهرة العنف اللي الأطفال فعوض ما يكونو فالمؤسسات ديال التعليم وديال التربية، فعوض ما يكونو منسجمين مع المجتمع، تنلقاو هاذ الأطفال تيمارسو مجموعة من الممارسات اللي تتقلق المجتمع واللي تتقلق الراحة ديال الساكنة.

وبالتالي هذا موضوع ما تنظلش أنه، السيد الوزير، خصو حتى هو يكون فيه "متشائل" خصو يكون فيه متفائل، وبغينا هاذ الوكالة تخرج فالقريب العاجل، لأنه أمر ملح وأساسي باش يمكن نتكلمو على قطاع اللي عندو رؤية وعندو مقاربة، مع العلم أن مراكز حماية الطفولة تشتغل بمذكرات تعود إلى الستينات من القرن الماضي، أنه ما كاينش واحد التصور متكامل لا على المستوى التشريعي، لا على مستوى الأداء، باقيين تنشتغلو بمنظومة مهترئة من حيث المرجعية.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

غير ارتاح هاذ القضية ديال الوكالة رئيس الحكومة شخصيا متبعها، وعقد السيد رئيس الحكومة لحد الآن ثلاث اجتماعات فهاذ الموضوع والتقيته أنا شخصيا ودرنا اجتماع ودرنا الوكالة، الآن تنديرو التصور الفعلي للوكالة، أي هذه المؤسسات المفتوحة والمغلقة كيفاش غادي نديرو ليها، ولكن بغينا باش هاذ المؤسسات تعطي حياة لهاذ الطفل هذا، تكون أولا خارج المدينة، غادي تكون مغلقة ومن بعد ينتقل من المغلقة للمفتوحة، وخصو يتعلم واحد الحرفة ماشي نجيبو نسد عليه، يمشي لواحد المهنة باش إيلا خرج إجي يمارسها.

هاذ الموضوع عندو حساسية مع السيد رئيس الحكومة ومتبعو مباشرة معايا، وجدنا القانون، والقانون عند السيد رئيس الحكومة فالأمانة العامة للحكومة وكناقشوه، ويمكن يخرج في أقرب وقت، لأنه السيد رئيس الحكومة كيدير اجتماعات دورية، ودرنا تغييرات فهاذ الموضوع، درنا تغييرات كبيرة فالقانون الجنائي في هاذ الموضوع، ويمكن لي نعطيك الأرقام اللي كاينة، شحال من معتقل، شحال واحد مغلق وشحال من واحد مفتوح، اللي ممكن، ولكن أنا ماشي هو هذا الإشكال اللي عندي، غنقول ليك الإشكال فين عندي.

عندي الإشكال فالرعاية ديال العائلة، ها احنا تطرح عندنا المشكل ديال استعمال المسائل الحادة فالشارع، أشنو هي المسؤولية ديال الأب؟ تيهز واحد السكين ولا السيف أشنو هي مسؤولية الأب؟

خصنا نفكرو فالمسؤولية ديال الأب لأن فيه تقصير حيث تيخلي ولدو

قاصر خارج بالسيف، نتابعوه جنائيا وناقشو التقصير واش هي ممارسة جنائية ولا لا؟ ونوليو نتابعو الأب أو نتابعوه ماديا ونقولو ليه إيلا ولدك خرج للشارع هاز الموس وهاز السيف وأنت ما سهرتيش على الرعاية ديالو وعلى حمايتو راه أنت غتأدي واحد المبلغ مالي ونديرو ليه غرامات مالية فيها 50 و100 مليون باش الواحد يتجمع؟ ولا نخليو ذاك القاصر.

الأب مسؤول على الأفعال ديال الابن ديالو كمطالَب كمسؤول مدني غادي يخلص إيلا كانت فيه شي تعويضات، ولكن الآن تطرح السؤال كيف يمكن أن نجعل الآباء والأمهات مسؤولين جنائيا عن أبنائهم؟ هذا هو النقاش القانوني اللي عندنا الآن، وكنفكرو فالوزارة أننا نخلقو هاذ التصور، أنه إيلا خرج قاصر دار واحد الفعل راه كاينة المسؤولية ديال الأب، كاينة المسؤولية ديال الأم، كاينة المسؤولية ديال ولي أمره، بحال إلى كان عندو المدرسة وخرج من المدرسة ومشا دار واحد الفعل كاينة مسؤولية ديال المعلم فين خرج فين كنتي؟

احنا لا الولد راه قاصر واخا يدير المشاكل لا لا، دابا ولات مسؤولية المجتمع كله ولات المسؤولية ديال ولي الأمر، ولات المسؤولية ديال المعلم ديالو، ولات المسؤولية ديال المدير ديالو، ولات المسؤولية ديال المربية ديالو، يكفي من الهروب من المسؤولية.

خصنا كنفكرو احنا كنفكرو من الناحية الجنائية كيفاش غنديرو ليها، من ناحية الغرامات ومن الناحية المادية، نتعاونو ونفكرو، ولكن خص المسؤولية الآن ديال الآباء تجاه أبنائهم خصنا نعاودو نصنعوها من جديد ونخلقوها من جديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

اليوم، نحن أمام فلسفة جنائية جديدة، وهو أن نلقي المسؤولية التقصيرية من الجانب المدني إلى الجانب الجنائي، وأنا كنسمع للمرة الثانية، لكم السيد الوزير، وهذا يسائل السياسة الجنائية بشكل عام، لأنه هاذ المنطق ديال شخصية العقوبة فالمجال الجنائي هي من القواعد الراسخة فالعمل الجنائي.

الآن عندنا مسؤولية تقصيرية جماعية، هي مسؤولية آباء، مسؤولية مدرسة، مسؤولية مجتمع، وبالتالي الإخراج ديال المؤسسة والوكالة هو جواب مؤسساتي باش يمكن نواجهو هاذ الظاهرة، وبالتالي الموضوع ديال العنف والإحاطة به خصو واحد المقاربة شمولية، اللي فيها الجانب الاجتماعي ديال الأسر، اللي فيها الجانب ديال المدرسة، اللي فيها الجانب ديال الإعلام، ديال التلفزة، اللي فيها جوانب متعددة، أما أن نزيح المسؤولية التقصيرية من الجانب المدني إلى الجانب الجنائي هذا خصو نقاش.

وبالتالي، حتى موضوع السياسة الجنائية، من يقدم السياسة الجنائية؟ واش وزير العدل؟ واش المنظومة؟ غادي يخلق لنا واحد النقاش آخر.

أعتقد أنه موضوع المسؤولية الجنائية إلى الآن باقية هي مسؤولية شخصية، وصعيب أنه نتكلمو على المسؤولية التقصيرية فالمجال الجنائي، ولكن خصنا نتكلمو على المسؤولية التقصيرية فالمجال السياسي وفالمجال الاجتماعي وفالمجال التربوي وفالمجال الثقافي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، في إطار ثواني، تفضلوا.

السيد وزير العدل:

القواعد راه صنعها غير العقل الإنساني، ونحن عقل الإنسان اللي يمكن نجتهدو، نحن لا نصنع الأصنام ونعبدها، هاذي نصوص، نغيروها ونغيرو هاذ القواعد كاع أشنو وقع؟ إيلا كان محتاجين كبشر للاستقرار وحماية المواطنين نغيرو القواعد، نغيرو مالهم جاو من عند النبي؟ جاو من عند البشر بحالنا بحالهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الرابع موضوعه "تعويض الأبرياء بعد قضاء مدة من الاعتقال في السجن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لتقديم السؤال.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نص دستور 2011 على أنه يحق لكل من تضرر من خطأ قضائي الحصول على تعويض تتحمله الدولة، فالسلطة القضائية تحكمها ضوابط دستورية من قبيل مبدأ المسؤولية والمحاسبة والحكامة وضمان قواعد المحاكمة العادلة ومبدأ قرينة البراءة.

هذه الضوابط الدستورية التي نصت على مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية وألزمت قضاءنا بالتفاعل الإيجابي معها، كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي صادق عليه المغرب، وهنا نثير معكم قرارا لمحكمة النقض، اعتبر أن الحكم ببراءة شخص كان قد اعتقل احتياطيا لا يشكل في حد ذاته خطأ قضائيا يستوجب التعويض، مادام أنه قد تم في إطار تقدير خطورة الأفعال المرتكبة وانعدام الضمانات حسب المساطر المعمول بها قانونا، ولم

يكن ناجما عن رعونة في تطبيق القانون، حيث عرفت المحكمة الخطأ القضائي، بكونه الخطأ الفاحش الذي يقع فيه القاضي بانحرافه الواضح وبإخلاله بإعمال وظيفته وزيغ عن المبادئ الأساسية في الإجراءات والقانون.

السيد الوزير،

إن الخطأ القضائي في مجال الاعتقال الاحتياطي عنوان صغير يختزل العديد من الأسئلة ذات البعد الدستوري والحقوقي ويطرح الكثير من الإشكالات ذات البعد المسطري والموضوعي والتنظيمي.

كما أنه موضوع ذي راهنية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، لارتباطه بمبدأ المسؤولية والمحاسبة وبثقة المتقاضي في نزاهة وعدل قضائه.

إن أي متتبع عادي ومن خلال وسائل الإعلام الدولية والوطنية، سيقف على وقائع مختلفة لحالات اعتقال تمت في حق أشخاص من مستويات وجنسيات مختلفة، ثبت فيما بعد براءتهم مما نسب إليهم.

فاليوم، نحن أمام سؤال ثقة وإشكالية الموازنة بين ضرورة محاربة الجريمة وضمان الأمن العام وبين ضرر المس بالمصالح المشروعة للأفراد في حريتهم وأمنهم وكرامتهم واعتبارهم.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لتعويض الأشخاص الذين قضوا فترات في السجن، سواء في إطار الاعتقال الاحتياطي دون إدانة أو بعد صدور أحكام بالبراءة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هو فالحقيقة هاذ الموضوع ديال المسؤولية ديال القضاء كنطرح إشكال، أين يبتدئ الخطأ القضائي وأين ينتهي؟ وحين يكون الاعتقال كيتطرح سؤال أكبر، ما هو الاعتقال المبرر وما هو الاعتقال غير المبرر؟

السلطة التقديرية اللي اعطيناها للقضاة خصوصا النيابة العامة وكيفاش نضبطوها دون المساس باستقلاليتها، هذا طرح إشكال واحنا كناقشوه، وخص يخرج قانون ماشي يخرج فقط قانون للقضاة، يخرج قانون للمهن، كاين القاضي، كاين الطبيب، كاين المحامي، كاين المحاسب كاين وكاين... ما تقول ليش الطبيب ملي تيدير خطأ طبي كنتابعوه بالقتل الخطأ، علاه الطبيب عندو هدف باش يقتل شي واحد؟ راه عندو الهدف يداوي شي واحد، إيلا مات راه مات.

لذلك، خص نفكرو أنه هاذ الخلافات كلها وهاذ المواضيع كلها تمشي للنزاع المدني ما تمشيش للنزاع الجنائي، وتبقى فالتعويضات وتبقى ف... لأن كولشي ملزم باش يبذل عناية ماشي باش يوصل لنتيجة، النتيجة ما تيضمنها حد إلا فالطب ديال التجميل هو اللي كاين النتيجة، بمعنى إيلا مشيتي تدير التجميل لشي وحدة إيلا ما طلعات زوينة تخلص هذا هو الوحيد اللي فيه التعويض وفيه المسؤولية مباشرة، أما كولشي تيبقى بذل العناية.

ولكن، فالقضاء عندنا إشكالات كبرى كيف ستتضارب استقلالية القرار القضائي مع الخطأ؟ داخل الممارسة القضائية الخطأ موجود، والتعويض عن الخطأ موجود دون أن نحمل المسؤولية لأي طرف، هذا هو النقاش اللي كاين الآن.

خليونا نفكرو، تنفكرو أنه نخرجو قانون ديال المهن كلها ماشي غير فقط الخطأ القضائي والخطأ الطبي والخطأ ديال المحامي والخطأ ديال المحاسب، مجموعة ديال المهن اللي فيها الخطأ، خصنا نفكرو هاكا بشكل عام ماشي نفكرو غير فجزء من القضاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

إن السلطة القضائية ببلادنا اليوم تؤسس لممارسات فضلى في ظل مشروع مجتمعي كبير يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الضامن لاستقلالها، مبني على قيم الحرية والكرامة والمواطنة، وهنا لا بد أن نشيد بالدور الهام الذي قام به قضاؤنا منذ عشرات السنين من خلال اجتهاداتهم وأحكامهم الجريئة، سواء على مستوى قضاء الموضوع أو قضاء محكمة النقض والتي كرسوا من خلالها هذا المبدأ الإنساني الذي يعتبر من مقومات دولة الحق ومتطلبات ثوابت العدل والإنصاف.

لكن، هذا لا يمنعنا من طرح عدة إشكاليات وتحديات تعتبر محط نقاش في مختلف التجارب القضائية العالمية من قبيل:

- متى نكون أمام حالة الخطأ الموجب للتعويض؟
- أين تبدأ مسؤولية السلطة القضائية وأين تنتهي؟
- ما حدود سلطة الملاءمة والسلطة التقديرية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير للرد على التعقيب.

السؤال الخامس موضوعه "تعزيز كفاءة وسرعة إنجاز القضايا في المحاكم المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بخصوص موضوع التوازن بين الإجراءات والكفاءة، نسائلكم عن التدابير المزمع اتخاذها من أجل تخفيض عدد أيام الدعوى بالمحاكم وحماية حقوق المتقاضين رعايا صاحب الجلالة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

هاذ السؤال الجواب ديالو ما محتاجش للشعر، محتاج لجوج ديال الجمل: الرقمنة والكفاءات اللي كتشتغل على هاذ المستوى هذا.

هاذ الجوج إلى وفرناهم غنحلو المشكل، ما دام لحد اللآن مازال كيكتبو بالستيلو الاستدعاءات وتنكتبو الملفات بالستيلو وتنبقاو ندیرو كولشي بالستيلو وخص يجي المحامي ويجي الموظف ويجي المواطن برجليه حتى للمحكمة راه احنا متخلفين.

خص انتوما من حيث تجي عندكم الميزانية قولو ليهم وزارة العدل غنعطيوها واحد 100 مليار وندیرو الذكاء الاصطناعي وندیرو الرقمنة، وغادي ذيك الساعة غادي تجي عندك المحكمة حتى لوسط دارك عن طريق الكمبيوتر، أما في الظروف الحالية الغالب الله، هاذ الشي اللي اعطا الله احنا كنقضيو به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد شاكر:

فعلا السيد الوزير، سعيتم وتسعون لتطوير منظومة العدالة لرفع مستوى البنية التحتية والتوجه لمجال الرقمنة، فكان السعي مشكورا.

السيد الوزير،

وأنتم بصدد تنزيل التوجيهات الملكية السامية، لا يخفى عليكم التحدي الأكبر المتمثل في الموازنة أو التوازن ما بين الكفاءة وما بين سرعة إنجاز القضايا بالمحاكم، ما بين ضمان حقوق المتقاضين، ما بين القضاء على القضايا المتراكمة بالمحاكم.

السيد الوزير،

هاذ القضايا ناخذو منها ما هو أهم، القضايا المتعلقة بالاستثمار، القضايا المتعلقة بالجالية المغربية، وباقي القضايا ولا سيما الرائجة والمتراكمة بالمحاكم التجارية والإدارية.

السيد الوزير المحترم،

معدل عدد الايام إيلا اخذينا المعدل أو لا عمر أو لا متوسط العمر ديال الدعوة بالحكمة فعلا لازال مرتفعا، لأن بعض المغاربة كيقول لك إيلا حطيت رجلك في المحكمة ما كنعرفش فوقاش غادي نخرج، والبعض الآخر كيقول ولو أنني مظلوم ما مشجعش باش نمشي للمحكمة.

السيد الوزير،

لأجل ذلك ومن أجل تعزيز ثقة المتقاضين في العدالة، بغينا نتقاسمو معكم هاذ الاقتراحات، وهاذ الاقتراحات راك قلتيهم السيد الوزير، ولكن الاقتراحات الأخرى أهمها هي الزيادة في عدد الدوائر القضائية والزيادة في عدد القضاة، تأهيل الموارد البشرية وتحفيزها ماديا ومعنويا.

النقطة الثالثة المهمة لتشجيع دور الخبرة ديال التحكيم وديال الوساطة لتخفيف العبء على المحاكم، وهنا غادي نمشيو للشق الآخر اللي قلتيه السيد الوزير وهو التفكير في التطبيقات الإلكترونية، أول تطبيق السيد الوزير هو المحكمة، وهي التقاضي الإلكتروني، ولا سيما بالمحاكم التجارية والإدارية لأن كنظن المأمورية سهلة عندهم.

التفكير كذلك في التطبيق الإلكتروني المتعلق بالتبليغ والمراسلات عن بعد، ولا سيما مع المهنيين، التفكير كذلك في الذكاء الاصطناعي اللي من شأنه تحويل ما هو صوت إلى نص ولا سيما في محاضر الجلسات، لأن حاليا في القطاع الخاص ممكن ندیرو هاذ الشي، خص فقط التشريعات الموازية، التفكير كذلك في التطبيق المتعلق بأرشفة جميع القضايا إلكترونيا.

السيد الوزير،

في الأخير، كنقول لك بغينا نجعلو من سنتي 2025 و2026 طريقا إلى العدالة الناجزة والله ولي التوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

حيث قلت لكم أنا لخصت لك، اختزلت لك آش كاين، في حقيقة الأمر احنا ما جالسينش كنبكيو، كنحاولو ندیرو جميع الوسائل باش نسهلو، أهم حاجة خصها تدار أولا خص سيتعاد النظر في المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية، راه كاينين شي إجراءات في المسطرة المدنية غير جر وصافي، كاينين شي نصوص.. تعيين القيد، كنصيفطو واحد الاستدعاء ما كيلقاوهش كيجي كيقول لك صيفط لو في البريد المضمون، وراه نفس العنوان، وراه ما كاينش غيولدو؟ وغيرو، وغيرو، وغيرو، هاذي أولا.

ثانيا، أنه عندنا الوسائل الرقمية، ولكن ما عندناش البرامج، كنشتغلو دابا البرامج المصيبة اللي كاينة ما يمكنش نعطيها للقطاع الخاص، راه فيها

أسرار الناس، وفيها معلومات، وفيها العجب، خصني نعطيها لمؤسسة سيادية، دابا لقينا مؤسسة سيادية، احنا كنتفاوضو معها باش تاخذ هذاك الشي.

ثالثا، خص تكون عندك الموظفين عندهم الرغبة والقضاة يتعاملو مع هاذ وسائل التواصل، كاين اللي عندو رغبة، كاين اللي ما عندو رغبة، درنا دابا التقنيين، وكنحطوهم مع السادة القضاة باش يعاونوهم فيما يخص هذاك.. كاين واحد المجموعة ديال الإجراءات كنديرها من بعيد، كنديرها من بعيد ونجيبها من بعيد، كيقول لك لا وأنا خصاتني الوثيقة الأصلية، أودي الله يهديك راه كاين.

على كل، الأمر معقد جدا، ولكن راه احنا ماشي ضعاف، راه احنا خدامين وكنديرو ومحتاجين الوقت، محتاجين الفلوس، محتاجين الإمكانيات، ولكن غاديين شوية بشوية، تقلص العدد ديال المدة ديال الملف اللي تيقضيه، ولكن راه كاين واحد البرنامج ماشي غير عندنا راه في العالم، سير البرازيل، سير فين ما بغيتي، إيلا دخل شي واحد للمحكمة راه ما تيخرجش، على هاذ الشي، هذا هي العدالة ما عندك ما تدير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس موضوعه "تحسين جودة الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ارتباطا بسؤال سابق، نسائلكم عن التدابير التي تقومون بها من أجل الارتقاء بجودة الخدمات القضائية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

أعتقد أنه نفس السؤال، وراه نفس الجواب، ما عندي ما نقول لك أكثر من ذاك الشي اللي قلت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حنين:

بالفعل، السيد الوزير سؤالين بُرمجا في إطار مترابط، ولكن خليني نقول لكم بكل صراحة نحن نثمن، السيد الوزير، المجهودات التي تبذلونها خلال هذه السنوات الأخيرة، من أجل الجودة ديال الخدمات القضائية، وأنتم تعلمون، السيد الوزير، أنه اليوم أن الجودة ديال الخدمات القضائية تعتبر من بين المعايير ديال المحاكمة العادلة، ولذلك هناك مثابرة نسجل هاذ المجهودات على مستوى التقريب ديال القضاء من المتقاضين، من خلال البناء ديال محاكم جديدة، الإصلاح ديال المحاكم، التأهيل ديالها.

كذلك، لابد أن نتوقف عند النجاعة القضائية، وهنا لابد أن نثمن المجهودات التي تقوم بها السلطة القضائية من أجل تقليص المدد والتسريع بالبت في القضايا، وهذا شيء محمود.

كذلك، السيد الوزير، المسألة ديال الرقمنة، تنلاحظو على أن هناك مجهودا ملموسا، واحنا ندركه يوميا، لكن مازال ما وصلناش للغاية المتوخاة من الرقمنة، كما قلتم السيد الوزير، لأنه صعيب اليوم أنه باقين تناخذو النسخ ديال الأحكام أو الوثائق في المحكمة.

الأمل ديالنا هو أنه هاذ الشي هذا أصبح متجاوزا ويجب، بطبيعة الحال، العمل جديا من أجل مواصلة هاذ الورش، وتنعتبروه، السيد الوزير، هو ورش مفتوح، ولابد من القيام بأعمال في هذا المجال.

كذلك، على مستوى الوسائل، والوسائل لا يمكن، السيد الوزير، لتحقيق الجودة ديال الخدمات القضائية بدون وسائل، وهنا أتحدث عن الوسائل البشرية، وأنتم قمتم هاذ الحكومة هاذي قامت بواحد المجهود جبار فيما يتعلق بتحسين الوضعية ديال كتاب الضبط، اللي تيهمكم، السيد الوزير، مازال عندنا أملنا أن تضاعفو الجهود من أجل التحفيز المادي والمعنوي لهاذ الفئات التي تشتغل في ظروف أحيانا جد صعبة.

ولكن، تتبقى كذلك الوسائل المادية واللوجيستيكية، صعيب اليوم، السيد الوزير، باش يمشي واحد المتقاضي ولا محامي ولا مساعد القضاء باش ياخذ النسخة ديال الحكم ويقولو لو بأنه ما عندناش الآلة ديال الطباعة أو مرة ماكاينش الطونير، أو ماكاينش الأوراق سير جيبهم واجي، وهاذ الشي هذا في المحاكم اللي هي في العاصمة، ما بالك في محاكم أخرى!

احنا تنعرفو بأنه هاذ الشي خص إمكانيات كبيرة، ولكن هاذ النسخ والأحكام وذاك الشي راه تتخلص عليها عاد تاخذ النسخة، ولذلك خص شوية ديال التدبير المعقلن لهاذ الوسائل هاذي باش تكون في إطار توازن وأننا نحققو بالفعل الارتقاء بالجودة ديال الخدمات القضائية، لأن هي جزء من المحاكمة العادلة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "مشكل الاعتقال الاحتياطي والعقوبات البديلة".

الكلمة لأحد..

لا، لأن قبيلة قال نفس وبأن ما بغيت تجاوب عليه وذاك الشي علاش قلت نفس السؤال.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد وزير العدل:

على كل، أنا لا ما غاديش نعقب عليك، بغيت نقول لك راه أنا متفق معك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "مشكل الاعتقال الاحتياطي والعقوبات البديلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لتقديم السؤال.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يحتل إصلاح منظومة العدالة مكانة مركزية ضمن المشاريع المهيكلة للمملكة، ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرحب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة، والذي يعكس رغبة واضحة في ملاءمة منظومتنا القضائية مع المعايير الدولية.

كما نسلط الضوء بشكل خاص على مبادرتين رئيسيتين، توضحان هذه الرغبة في التطور، والتي سيكون لها التأثير الإيجابي على مناخ الأعمال والاقتصاد بشكل عام.

أولا، العمل بالعقوبات البديلة، اعتبارا من شهر غشت القادم، وهي العقوبات الأقل تقييدا للحريات، في إطار إعادة الإدماج بشكل أفضل، خاصة وأن عدد السجناء يبلغ نحو 110.000 شخص، 47% منها رهن الاعتقال الاحتياطي، وهذا الرقم لا يشرفنا؛

كما أن تخفيض أعداد السجناء بعد اعتماد العقوبات البديلة، سيساهم بلا شك في تحسين ظروف الاعتقال، وبالتالي اعتبار المؤسسة السجنية فعلا مكانا لإعادة التأهيل والإدماج.

وفي هذا الإطار، نؤكد على استعداد القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ هذا الإصلاح، حيث نتطلع إلى تعزيز الأفضلية الوطنية لفائدة المقاولات المغربية في دفتر التحملات المتعلقة بالأساور الإلكترونية؛

ثانيا، نؤكد دعمنا لسلسلة الإصلاحات التي أعلنتم عنها بشأن المراجعة الشاملة للأحكام القانونية، المرتبطة بالشيكات دون نزع الصفة الجرمية عنها، إذ ما يهمنا كمقاولة صغيرة ومتوسطة هو استرداد الأموال والتفكير في جميع الحلول البديلة، قبل اللجوء إلى الإدانة الجنائية.

وفي هذا الإطار، نتساءل معكم، السيد الوزير، عن:

أولا، استمرار النيابة العامة في متابعة مسير المقاولة أو حث أي مواطن عادي رغم أنه قد سوى وضعية الشيك بدون رصيد؛

ثانيا، عن سبب عدم إطلاق سراح صاحب الشيك بدون رصيد على الرغم من أنه أدى قيمته.

مما يدفعنا، السيد الوزير، إلى التساؤل عن عدد السجناء أصحاب الشيكات بدون رصيد، وكذلك أولئك الذين صدرت في حقهم أحكام حتى بعد تنازل الدائن.

وفي الأخير، نؤكد لكم السيد الوزير، أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، منخرط في الإصلاحات الهامة التي تقودها وزارتكم والهادفة إلى مواصلة إصلاح منظومة العدالة ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار،

ما ندخلش معاك فكولشي للاعتقال الاحتياطي، هذا نقاش فيه، وكنتمنى بأن القيد الإلكتروني تعالج المشكل والضمانات اللي درنا، ودرنا واحد جملة الضمانات، ودرنا واحد الجملة نتاع الشروط فالقانون باش نحدو من هاذ الاعتقال.

خليك فالشيك، لأن هو اللي تيهمكم كرجال أعمال، وخليك فالجرائم التي يرتكبها رجال الأعمال فيما بينهم، ما فيهاش الدولة، إمالشركة واكل ليه فلوسو، إما..

بالنسبة للشيك، آخر اجتماع تدار اليوم، فالأمانة العامة للحكومة، انتهينا منه الآن، نشوفو إمتى غادي يتعين فأقرب وقت، غادي يتعين هذاك القانون باش يجي للمناقشة.

بالنسبة للعقوبات البديلة، كيخصنا المرسوم، المرسوم فأقرب اجتماع المجلس الحكومي غادي يدوز المرسوم ديال العقوبات البديلة، باش يدخل فحيز التنفيذ فشهر 8، وأنا غير نقول ليك دائما أعيد الفضل لأهله، فالحقيقة،

السيد رئيس الحكومة كان متبعو، من النهار الأول اجتمعنا واجتمعنا جميعا تحت رئاسته مع مجموعة من القطاعات ووقف على العملية حتى تمت، في الحقيقة كنشكرو لأن سهل علي العملية.

المسألة الثانية الأخرى بالنسبة للشيك، أنا قلت بأن الشيك فيه تغييرات متعددة:

أولا، حينما يؤدى الشيك يجب أن يؤتي واحد المبلغ ما بين 1 و5% من قيمة المبلغ ديال الشيك ولا يتابع نهائيا، إذا كان معتقلا يفرج عليه حالا، إذا كان في حالة فرار تنزع المذكرة، وإذا ما كانتش معناه أنه تتوقف المتابعة نهائيا، هاذ الشي اللي نصينا عليه في القانون، وقلنا بأنه إيلا كان عندو الشيك وما عندوش باش يؤديه، النيابة العامة لها الحق، اعطينا للنيابة العامة واحد السلطة أنها تديرو القيد الإلكتروني وتعطيه شهر ديال الأجل باش يمشي يقلب الوسائل باش يخلص الشيك ديالو، إيلا ما خلصوش في شهر كيبقى المطالب بالحق المدني عندو الحق يعطيه شهر آخر، وكيبقى دائما القيد الإلكتروني.

وقلنا بأن الشيك ما يكونش بين الزوجين، لأن الزوجين ما عندها حتى معنى بين الأسرة بأن الزوجين قلنا بأنه نزاع مدني، غنزيدك واحدة أخرى درناها نسيت ما قلتهاش ذاك النهار، لا يجوز جريمة الشيك بين الأصول والفروع، الأب وولدو، تتشوف الولد تيدي باه للحبس وباه كيدي الولد للحبس واحد العبث، ما عندها حتى معنى، قلنا أنه بين الأصول والفروع نزاع مدني، ماشي نزاع جنائي.

المسألة الثانية الأخرى اللي بغيت نقول لك فيها يخص بعض الجرائم المرتكبة بين الأشخاص التي الدولة ليست طرف فيها إما شركات، إذا وصل الطرفين إلى الحل تسقط المتابعة نهائيا، تسقط الدعوة، لأن أشنو كيكون دابا؟ كنكون شي خيانة الأمانة، تيكون سرقة الأموال كيتنازلو كيفضيو الشغل تيقول لك الحق العام، إيوا أنت آش داك له كاع؟ ياك هوما تصالحو أنت مالك؟ آش قلنا دابا؟

قلنا من حيث تكون سميناها احنايا "السياسة الجنائية التصالحية" بحال 2 تضاربو، إيلا 2 تضاربو في الشارع، كنجيبوهم كنقولو لهم الضرب والجرح وصافي، راه تصالحو ياك تصالحتو صافي، ولكن بـ 2 واخا تصالحتو بـ 2 غادي تمشيو للحبس وكيعطيوهم واحد 6 شهور ولا 3 شهور، دابا كتسقط الدعوة، الدعوة نهائيا كتسقط وكتسقط المتابعة لأن ما عندها حتى معنى، 2 تصالحو الله يمكل عليهم، يمشيو ثاني يتدابزو مرة أخرى ونشوفو آش نديرو.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه "احترام الحريات النقابية وحق الانتماء النقابي لموظفي وزارة العدل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن احترام الحريات النقابية وحق الانتماء النقابي في قطاع العدل.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

أعتقد أنا من الناس الذين يفتخرون بعلاقتهم مع النقابة، ما عندنا إشكال، عندنا مفتوحة الأبواب، عندنا مناقشة، ولكن بقدر ما كنفتحو الحوار بقدر ما كنوصلو للحلول بقدر بعض النقابات كيديرو بيانات نارية بحال إيلا دايرين الحرب في الفيتنام، أنا ما كنفهمهاش، وتيكذبو في البيانات، تيقولو ما كاينش الحوار، أنا ما عمر الحوار القطاعي وقفتو، تيقول ما نفذناش الاتفاقات، المرسوم ديالكم را شفتوه ديال النقابات، ما عنديش مشاكل مع النقابات.

واحد النقابة وأنا اتخذت قرارا بعدم استقبالها، كنجلس معك، كنتذاكر معك، كنتفق معاك وتمشي تكذب عليا في البيان وسير أخويا كذب بوحدك، ما عندها حتى معنى، إما نكونو صادقين في التعامل إما سدو علينا هاذ الشي، ولكن كون كنشتغل وكنعطي النقابة وكنتذاكر معها، وتذاكرت معها في المرسوم، وتذاكرت معها في التوقيت، وتذاكرت معها في الخدمات وتذاكرت معها في العجب، حتى المهندسين اللي كان عندي مشكل أنا كنبلغهم بفرح كبير بأن وافقنا على الوضعية ديال المهندسين وأن الجهاز الحكومي وافق على تصحيح وضعية المهندسين.

ومن بعد ما كنوافقو على هاذ الشي وتنجلسو في الحوار وتنتبادلو والمرسوم جلسنا عليه وتذاكرنا معهم وتكلمنا معهم وجلسنا في التنظيم ديال المحاكم وجلسنا معهم، وخارج ليا ببيان تيقول بأن وزير العدل ليس فاتحا للحوار والباب مغلق وأنه يقوم باستغلال، بتوظيف.. بإعطاء المسؤولية لأشخاص داخل وزارة العدل، لمن نعطيهم لوزارة التجارة والصناعة؟ راه موظفين ديال وزارة العدل، امتى كانت الحظوظ عند وزارة العدل باش يكون مدير حتى ولا مدير الآن؟ إمتى كانت حظوظ عند موظف وزارة العدل بش يوصل لواحد المستوى على مستوى الرقي؟

أنا غير قولو المعقول، ولكن إيلا بغينا نبداو نكذبو وبغات هاذيك النقابة ندخل معها في معركة أنا موجود ماعندي حتى مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اسمح لي اليوم هاذ الشي اللي غنبسط معكم ماعندوش علاقة بهاذ الشي اللي قلتي.

اليوم، أنا تنعرفك السيد الوزير رجل حوار ولأنني كنلتمس فيكم السيد الوزير الرجل الحقوقي غادي نطرح معكم هاذ الإشكالات اللي كاينة داخل وزارة العدل.

اليوم، السيد الوزير، وهاذ الشي وقفنا عليه وكاين ملفات اللي غنجيبوها نقدموها ليكم السيد الوزير ديال واحد المجموعة ديال الموظفات والموظفين اللي هوما منتميين لنقابة العدل اللي منضوية تحت الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الوزير،

الاختيار النقابي والانتماء النقابي هو حرية شخصية وحق دستوري، ومن غير المقبول أي طرف أنه يحرم منه ولا يعاقب بيه أي كان، أي طرف ما كنظنش غتسمحو به السيد الوزير بهاذ الشي.

أنا غنبسط معكم واحد المجموعة ديال المظاهر وديال الصور ديال التضييق على النقابيين ديال الاتحاد المغربي للشغل داخل وزارة العدل.

مثلا، استصدار تقارير كيدية وشكايات مغرضة بحق موظفين مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.

السيد الوزير،

السيدة موظفة اللي عندها 25 سنة وهي فالمسؤولية ويشهد لها بالانضباط، الآن فقط لأنها انتمت لنقابة الاتحاد المغربي للشغل (elle a été mise en placard)، على أي السيد الوزير لا أظن أنكم كتسمحوا بهاذ الشي؟

كذلك، سحب بعض المهام الإدارية أولا وسائل العمل لأن هاذو مناضلين ديال نقابة اللي تابعة للاتحاد المغربي للشغل ديال العدل.

كذلك، السيد الوزير، كاين تفعيل انتقائي في مسطرة مراقبة الشواهد الطبية واستخدام التنقيط كأداة، هاذو راهم السيد الوزير إيلا بغيتو الملفات نجيبوهم ليكم وراه هاذ الناس كتبو، راه الشكايات ديالهم كاينة فالإدارة ديالكم السيد الوزير، وكنطالبو منكم أنكم تباشرو هاذ القضايا هاذي وتشوفو هاذ الشكايات ديال الموظفين، أنا ما كنقولش أنهم وصلو ليكم، ولكن راهم محطوطين هاذ الشكايات.

ما يمكنش، السيد الوزير، بمحض الصدفة أنه تم استدعاء موظفين من طرف المفتشية العامة مباشرة بعد تأسيس مكاتب نقابية تابعة للاتحاد المغربي للشغل، احنا ما تنقولوش أن المفتشية ما تديرش الخدمة ديالها، ولكن هل هذا صدفة هاذي كلها صدفة أن المكتب كله يستدعى للتفتيش؟

كذلك، إعادة توزيع العمل والمهام والمسؤوليات، السيد الوزير، غنقولوها حسب الولاءات النقابية.

السيد الوزير،

كنطالبو منكم وتنلتمسو منكم كوزير عدل وكرجل حقوقي اللي كنشهدو فيه هاذ الغيرة على حقوق الإنسان أنه يباشر الملفات المطلبية ديال النقابة ديال العدل المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وكنطالبو بالحوار السيد الوزير للنقابة ديالنا.

وشكرا السيد الوزير.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

السيد الوزير، للرد على التعقيب.

<u>السيد وزير العدل:</u>

السيدة المستشارة،

باش تأكدي والله ما تنعرف شكون اللي تينتمي لـ (FDT[7]) ولا اللي كينتمي للاتحاد المغربي للشغل، كيقول النقابة كتدخل كتتذاكر معها.. أنا جايكم.

ثانيا، أنا كتوصلني مئات الشكايات والوشايات ما عمرني كنعتمد على شي وحدة، أنا إيلا ما كانتش الشكاية فيها سميتو وسمية باه وسمية مو هذاك اللي كتبها ما كنتعاملش معها، هذا اللي فيه الجبن اللي يكتب لي شكاية بلا ما يوقعها هذا لا يستحق أنه نقرا الوشاية ديالو، ها المسألة الأولى.

المسألة الثانية المفتشية ما تتخرج إلا بأمر مني، ما كاينش شي واحد دخل لشي نقابة وندير لو التفتيش، مخالف لقناعاتي بالعكس، نقابة الاتحاد المغربي للشغل فوزارة العدل ممني معها، (l'FDT) ممني معها بخير، وكنشتغلو وكيجيبو الملفات وكنتذاكرو فالملفات.

الانتقائية لا بد متكون، كيكون عندي 200 ولا 300 ترقية وعندي 10.000 طلب واش أنا غنبت فالملفات؟ كندير لجنة وكل واحد وضميرو، نهار يتبين ليا بأن شي واحد تمس، ولكن نقول ليك لن أسمح وأنا وزيرا للعدل يمسو شي واحد لأسباب نقابية، وإيلا عندك ملف أجي عندي واعطيني فرصة نجمع الملفات ونوريك كل واحد علاش اتخدت فيه قرار.

أقسم لك بالله الذي لا إله إلا هو ما عمرني قربت لشي واحد لأنه كينتمي للنقابة إطلاقا، هذا حقه وإيلا ما كانش عندي النقابة راني فشلت، لأن النقابة هي اللي كتحمي العمل والنقابة هي اللي كتحمي الوزارة.

واش ندير النقابات ولا ندير تنسيقيات ما عندهم لا راس ولا رجلين؟ نكونو واضحين، أنا النقابات مؤسسات دستورية كنتعامل معها، وشخصية تساهم فالموضوع، لهذا أنا ما عمر شي واحد تستدعيه المفتشية لأن تينتمي، وإيلا سمعت أن المفتشية سولاتو أش من نقابة أنت؟ غادي يطير هذاك المفتش، غادي يطير هاذوك مديري التفتيشية، هاذيك المديرية كلها، ممنوع

[7] **F**édération **D**émocratique du **T**ravail.

شي واحد تسولو انتماءك النقابي، شغلو، إمتى تنعرف أنا الانتماء النقابي؟ حيث تتجيني رسالة تيقلو لك احنا المكتب النقابي كذا وتيدخلو عليا، تنعرف بأنه نتاع الاتحاد المغربي للشغل ولا ديال (l'FDT) غير ذاك الشي والله ما عرفت.

ونعطيك أكثر من هاذي، الناس تيشتغلو معيا فيهم موظفين تينتميو لأحزاب المعارضة، فهم أحزاب تينتميو للأغلبية، موظفين ديالي، واحد النهار ذوك الموظفين المعارضة قالو لي الأستاذ احنا محرجين معك، قلت إيلا وصلت الرابعة ديال العشية غير خرج ودير بيان ضدي، وغير حيث ما خدام معايا، اخدم معايا، حتى النقابات نفس الشيء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم على مساهمتكم القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

رفعت الجلسة.